# دور الاتحاد السوفيتي في النزاع الصومالي – الأثيوبي حول إقليم اوغادين١٩٧٧ - ١٩٧٨

م . د . عمار فاضل حمزة
جامعة البصرة
كلية الدراسات التاريخية
قسم التاريخ الحديث والمعاصر

تقديم :

تعد المواجهات العسكرية التي حدثت بين الصومال وإثيوبيا في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٧٧ حول صحراء اوغادين ظاهرة جديدة لم يسبق للقارة الإفريقية أن تعرضت لها من قبل ، وتلك الظاهرة الجديدة هي انتقال الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة إلى القارة الإفريقية واستيطان أراضيها ، تلك الحرب التي ظلت المنطقة بمنأى عنها على مدى عقود الخمسينات والستينات ، ذلك لان المواجهات العسكرية الصومالية - الإثيوبية لم تكن حربا إقليمية بين دولتين شقيقتين في القارة السوداء ، بل تحولت من حرب محلية إلى حرب دولية متعددة الأطراف ، فمن وراء إثيوبيا كان الاتحاد السوفيتي يقف بكامل ثقله السياسي والعسكري والدبلوماسي من خلال الخبراء والمعدات العسكرية وحلفائه من القوات العسكرية الكوبية وقوات اليمن الجنوبي ، في حين كان من وراء الصومال بعض الدول العربية .

كيف بدأت هذه الحرب ؟ وماهي تطوراتها ؟ وماهي النتائج التي آلت إليها ؟

و ماهي حسابات الإستراتيجية السوفيتية وأهدافها ؟

ثم لماذا عبر التحرك السوفيتي عن نفسه من خلال الحجم الكبير للدور الكوبي ؟

هذه هي بعض التساؤلات التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها بتقديم مادة علمية مستقاة من مختلف المصادر التاريخية التي استطاع الباحث الحصول عليها ، وان الهدف الأول والأخير من تقديم هذه الدراسة هو عرض مادة علمية تكون بمثابة ورقة عمل لكل باحث يولي اهتماما بدراسة وتحليل تاريخ وأبعاد الصراع السياسي في القارة الإفريقية ، وربما تساعد على تقديم فهم أفضل للأوضاع العامة والتيارات السياسية التي تتحكم في المنطقة في المرحلة الحالية والمستقبلية .

أولا : الجذور الاجتماعية والسياسية للصراع حول الإقليم :

يقع إقليم اوغادين في جزء حيوي ومهم من المنطقة المسماة القرن الإفريقي[١] التي كانت كثيرا ما تشهد اندلاع سلسلة من الصراعات المسلحة ، ولم تضع الحروب النهاية الحاسمة للعداء القائم والمترسخ بين دول المنطقة إذ أن لهذا الصراع جذورا بعيدة يرجع تاريخها إلى عهد الاستعمار كما تمتد هذه الجذور إلى خلفية متعددة الأبعاد يتحكم فيها التركيب ألاثني والثقافي المتباين لشعوب المنطقة وهو ما يبدو واضحاً في أن الخلاف الحدودي بين دول المنطقة يختزل في داخله صراعات ضارية بين قوميات متناحرة في كل من إثيوبيا والصومال كما تداخل أيضاً في هذا الصراع أبعاد حضارية ودينية وعرقية واقتصادية.

كان إقليم الأوغادين في القرن التاسع عشر تابعا سياسيا للصومال الذي تمتد سواحله من الحدود مع جيبوتي حتى الحدود مع كينيا بطول ١٨٠٠ كلم ، وبذلك يشكل الصومال كتلة يابسة ممتدة في المياه في الاتجاه الشمالي الشرقي على شكل قرن يقع اوغادين من ضمنها [٢].

وترجع الأصول العرقية لسكان الصومال الذي كان يسمى سابقا ( بلاد بونت ) إلى القبائل الزنجية المعروفة باسم قبائل البانتو التي سبق وان نزحت من الدول المجاورة في العصور القديمة ثم اتصلوا بعد ذلك بالحضارة العربية القديمة قبل قيام ( مملكة اكسوم ) في الحبشة بعدة قرون ، كما تعود أصول بعض قبائله إلى العرب ، ولدى شعب الصومال من العادات والتقاليد الموروثة مايؤكد انتسابه إلى محيطه العربي ، إذ تشير المصادر التاريخية إلى أن استيطان القرن الإفريقي يمتد إلى ألف عام قبل الميلاد حين هاجرت قبائل من الجزيرة العربية إلى منطقة خليج عدن ، وعلى امتداد تسعة قرون انتشرت هذه القبائل في المنطقة حتى وصلت إلى نهر تانا جنوبا ، وبذلك استقر الشعب الصومالي الذي ينتسب إلى فرعين رئيسيين من قريش هما ساب وصومالي في المنطقة الساحلية للقرن حيث توقف امتداده للداخل بحثا عن الماء والمرعى ، وكون الصوماليون شعبا واحدا له تراثه الثقافي ولغته المتميزة واعتنق كلهم الديانة الإسلامية [٣].

والنظام الاجتماعي في الصومال نظام قبلي ، ويصعب تحديد حجم كل قبيلة لعدم تمركزها واستقرارها في منطقة محددة ، كما أن الإحصائيات المعتمدة والمعمول بها هي

إحصاءات سكانية خاصة بالإقليم ككل وليس خاصة بكل قبيلة على حدة ، فضلا عن أن القبائل الصومالية لها امتدادات في كل من أثيوبيا وكينيا وجيبوتي [٤].

وتحكمت القبلية بشكل كبير في التطور السياسي للصومال فتداخلت المصالح والمشاكل وتشابكت معها حتى أن الحكومة وموظفي الدولة حتى ما بعد الاستقلال كانوا يقسمون ويصنفون وفق التوازنات القبلية المعقدة ، وهناك أربع قبائل رئيس في الصومال ولهل فروع متعددة ، هي ( قبيلة الهوية )[٥] ، و (قبيلة الدارود )[٦] ، و ( قبيلة الاسحاق )[٧] ، و( قبيلة الرحنوين )[٨] .

ومنذ بداية القرن التاسع عشر ازداد الاهتمام الأوربي بمنطقة شرق إفريقيا فظهر الصراع على المنطقة خاصة من جانب بريطانيا وفرنسا وايطاليا ، وهذا الصراع لم يكن قاصرا على منطقة القرن الإفريقي وحدها بل كان موزعا على مناطق كثيرة أخرى من العالم الذي كان يعاد تقسيمه بين القوى الأوربية حينذاك ، فبعد أن استولت بريطانيا على عدن عام ١٨٣٩ مدت أنظارها إلى الساحل الغربي المقابل لعدن عبر مضيق باب المندب وهو الساحل الصومالي وعولت بريطانيا كثيرا آنذاك على التوسع غربا لتحقيق عدة أهداف أهمها إمداد قواتها في عدن باللحوم والمواد الغذائية المتوافرة بكثرة في الساحل الصومالي ، وتامين المناطق المواجهة لقاعدتها في عدن ومن ضمنها الساحل الصومالي المتحكم بالمداخل الجنوبية للبحر الأحمر من جهة الغرب ، وبالتالي تامين قناة السويس من سيطرة أي قوة منافسة بما يعرض للخطر طريق التجارة البريطانية من والى الشرق ، إذ كان التوسع في إفريقيا والسيطرة على مناطق التحكم الاستراتيجي والمعابر والمضايق المائية القابضة على طرق التجارة الدولية يعد احد أهم ركائز الإستراتيجية البريطانية باعتبارها أكثر الاستراتيجيات الدولية سيطرة ونفوذا في ذلك الوقت [٩].

لم تكن بريطانيا وحدها في هذا الاتجاه بل شاركت ايطاليا وفرنسا في سباق السيطرة على الشأن الإفريقي ، إذ كان لايطاليا وجود في ارتريا وسواحل الصومال الجنوبية وكانت أطماعها تمتد إلى أراضي الحبشة ذاتها ، بينما أظهرت فرنسا هي الأخرى اهتماما بالمنطقة منذ عام ١٨٣٠ خاصة أنها لم تكن ترغب أن تبقى أسيرة القوات البريطانية في عدن المتحكمة في تمويل أساطيلها المتجهة إلى مستعمراتها في مدغشقر وفي الهند الصينية أيضا [١٠].

وجاء مؤتمر برلين ١٨٨٤ -١٨٨٥ ليضع خريطة تقسيم القارة الإفريقية ويقنن السباق الاستعماري الأوروبي ويحدد لكل دولة من هذه الدول حدود مستعمراتها الجديدة ، بالإضافة إلى اعترافه لأول مرة بقوة محلية افريقية هي الحبشة وأعطاها نصيبا من التوسع الإقليمي على حساب الأراضي الصومالية [١١].

وعلى هذا جاءت نهاية القرن التاسع عشر لتشهد عدة مظاهر أساسية في المنطقة هي تقسيم أراضي الوطن الصومالي الكبير إلى ثلاثة أجزاء بين ثلاث إمبراطوريات كبيرة هي بريطانيا وايطاليا وفرنسا ، وبروز الدور الحبشي الذي أسهمت الدول الأوربية في دعمه وإهدائه المناطق الداخلية من الصومال خاصة إقليم الصومال الغربي وابو ( الأوغادين ) .

واهتمت بريطانيا بالذات بالحصول على شرعية ظاهرية لوجودها بوساطة عقد اتفاقات حماية مع زعماء المناطق التي انضوت تحت سيطرتها في الفترة بين ١٨٨٤ – ١٨٨٦ في منطقة الساحل الشمالي ، وسارت فرنسا في نفس الاتجاه بحثا عن الشرعية بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات غير المتكافئة في منطقة قبائل العفر والعيسى ( جيبوتي حاليا ) ، وحين وصل الايطاليون إلى سواحل جنوب الصومال ابرموا اتفاقيات حماية مماثلة مع الحكام والسلاطين المحليين فتمكن هؤلاء من الاستيلاء على كل ساحل بنادر عام ١٨٨٩ من منطقة تقع جنوب خليج عدن وحتى مدينة كسمايو وواجهوا مقاومة عنيفة من الصوماليين لكنهم تمكنوا عام ١٨٩١ من عقد اتفاقيات الحماية تلك مع زعماء اوغادين في الصومال الغربي [١٢].

أصبح هذا البلد المترامي الأطراف بمساحته الواسعة والتي تزيد عن ٦٠٠٠٠٠ كم مربع ، ومنذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تحت الاحتلال والاستعمار المباشر وبأجزائه الجغرافية المختلفة، حيث أصبح الصومال الشمالي تحت السيطرة البريطانية والجنوبي تحت السيطرة الايطالية، إضافة للجزء الفرنسي الصومالي، أما إقليم -اوغادين- الصومالي والذي يقع غرب البلاد فقد تنازلت بريطانيا عنه لأثيوبيا سنة١٩٤٨ ، وهذا جزء من السياسة البريطانية المعروفة لإبقاء بؤر التوتر والنزاعات قائمة ما بين دول الأشقاء هذه.

وخلال تلك الحقبة التاريخية انسجم الشعب الصومالي في الحضارة واللغة ، وقوى هذا الانسجام الاقتصاد القائم على الرعي على الرغم من عدم وجود وحدة سياسية ، حيث لم تكن في مناطق انتشار الصوماليين حدود معروفة ، بينما كان يعد الاحتلال الفعلي للأرض هو الأساس الوحيد للسيطرة على الأرض القريبة من موارد الماء والكلأ ، لذا يمكن القول أن الحدود كانت ديناميكية متحركة تبعا لاختلاف قوة القبائل واحتياجاتها ، واتبعت قبائل شمال الصومال نمطا من الرعي يتمثل في الهجرة صيفا إلى إقليم هود في إثيوبيا عندما تكون هود في أحسن حالاتها نباتيا ، وفي نفس الوقت تكون مراعي سهول الصومال قد أنهكت ، أما الأجزاء الجنوبية من الصومال فعلى الرغم من وجود الزراعة فيها ، فإنها امتازت بالهجرة الفصلية للرعاة أيضا إلى الأراضي النهرية في جوبا وشبيلي خلال فترات الجفاف ، تليها العودة إلى مراعي الإقليم الساحلية خلال موسم الأمطار القصير ، ومن ثم يصبح اختراق الحدود بين الصومال والحبشة امرأ ضروريا بالنسبة لبعض القبائل [١٣].

وعند مجيء الاستعمار ، تم فصل هذه الحدود الهندسية بين أراضي القبيلة الواحدة ، حيث فصلت المراعي الشتوية عن المراعي الصيفية ، وعلى سبيل المثال نصت المادة الرابعة من الاتفاقية الايطالية – الحبشية الموقعة عام ١٩٠٨ على أن خط الحدود يجب أن يمر في منطقة الشمال الغربي من نهر جوبا وشبيلي بحيث تقع كل أراضي القبائل في الأوغادين داخل الحدود الحبشية ، وبدأت لجنة ايطالية – حبشية مشتركة تحديد أراضي القبائل ، ورغم أن تحديد الخط بين الصومال البريطاني والحبشة التي أصبحت تسمى إثيوبيا في ذلك الوقت صادف نجاحا عام ١٩٣٥ ، إلا أن الصوماليين كان لهم حق عبور الحدود والوصول إلى

مراعيهم في إقليم هود طبقا للمعاهدة البريطانية مع إثيوبيا عام ١٨٩٧ [١٤] .

تنازلت بريطانيا قبل ذلك التاريخ عن الإقليم الصومالي الواقع بين نهر جوبا وحدود الصومال الايطالي لايطاليا عام ١٩٢١ مكافأة لها على اشتراكها في الحرب العالمية الأولى ومنعت الصوماليين من الهجرة إليه ، وفي عام ١٩٣٥ اندلع نزاع على الحدود بين ايطاليا وإثيوبيا أدى إلى احتلال ايطاليا لإثيوبيا ، كما عززت ايطاليا من سيطرتها على إقليم الصومال الايطالي عام ١٩٤٠ غير أن السيادة الايطالية لم تستمر وحل محلها السيادة البريطانية في العام التالي ، على الرغم من نيل إثيوبيا لاستقلالها إلا أن بريطانيا أبقت سيطرتها على إقليم هود ، وهذا معناه أن الشعب الصومالي بقي خاضعا للسيطرة البريطانية التي استمرت حتى عام ١٩٥٠ عندما وضع الصومال الايطالي تحت الوصاية الايطالية بطلب من الأمم المتحدة ، وحاولت ايطاليا الوصول إلى اتفاق بشان موضوع الحدود مع إثيوبيا خلال السنوات العشر التالية لكن من دونه جدوى ، وبدأت وحدة الشعب الصومالي بالتفكك عام ١٩٥٤ عندما رجع إقليم هود وبعض المناطق الأخرى إلى إثيوبيا على الرغم منعقد معاهدة بين بريطانيا وإثيوبيا لحفظ حق الصوماليين في الإقليم البريطاني والايطالي في جمهورية الصومال المستقلة المنوي إقامتها ، وهذا ما أدى إلى نشوب النزاع مع إثيوبيا إذ ادعت الحكومة الإثيوبية أن ليس من حق حكومة الصومال وراثة حقوق أعطيت لإثيوبيا لضمان ولاء الصوماليين الذين يدخلون الحدود الإثيوبية [١٥].

هكذا يمكن الملاحظة أن النزاع الصومالي الإثيوبي حول إقليم اوغادين هو نزاع قديم تسبب به التقسيمات الاستعمارية الأوربية للحدود في المنطقة دون مراعاة مبدأ التماسك الاجتماعي بين أبناء القبائل الصومالية ، فتفرقت القبيلة الواحدة بين عدة دول بين الصومال وإثيوبيا وكينيا فيما بعد ، ما أدى إلى خلق نزاعات مركبة بين الصومال وجوارها ، ولكن كان النزاع مع إثيوبيا هو الأعنف الذي شهدته منطقة القرن الإفريقي لأنه أدى إلى إحداث تداعيات وإرهاصات تمثلت بتدخل إطراف ودول من خارج المنطقة فيه ما أعطى للنزاع بعدا دوليا أخرجه من نطاقه الإقليمي على ما سنرى خلال الصفحات التالية .

ثانيا : ظهور المشكلة وتطورها حتى عام ١٩٧٧ :

عند إعلان الصومال لاستقلالها في تموز \ يوليو ١٩٦٠، وضعت الدولة دستورها واختارت علمها باللون الأزرق تتوسطه نجمة بيضاء خماسية الأطراف يشير كل طرف منها إلى احد أقاليم الصومال الخمسة وهي : الصومال الايطالي والصومال البريطاني اللذين تم توحيدهما عند إعلان قيام الدولة ، والصومال الفرنسي الذي عرف فيما بعد بجمهورية جيبوتي ، والصومال الكيني ،وإقليم الصومال الغربي ( اوغادين ) ، الذي خضع للسيطرة الإثيوبية ١٦.

وفي سابقة غير معهودة نصت المادة السادسة من أول دستور للجمهورية الصومالية عام ١٩٦٠ على العمل على تحرير وتوحيد المناطق التي يقطنها السكان الصوماليون المقسمون في جيبوتي وأثيوبيا وكينيا لتكون ضمن الدولة الصومالية الموحدة، والشاهد أن الصومال في ذلك الزمان كانت موزعة على عدد من الدول، وهي فرنسا التي كانت تسيطر على عفر ولميس أو جيبوتي ، وأثيوبيا التي تسيطر على إقليم الأوغادين وبريطانيا التي تسيطر على المناطق المتاخمة لكينيا ثم الصومال الشمالي وأخيراً ايطاليا التي تسيطر على الصومال الجنوبي بأبرز مدنها مقديشو وميناء قسمايو ، إن وجود ذلك النص الدستوري لم يكن غريباً في دولة موزعة بين قوى استعمارية عديدة وكان من غير العادي أيضاً أن الصومال نالت استقلالها على مراحل، ففي السادس والعشرين من يونيو عام ١٩٦٠ أعلن عن استقلال الصومال البريطاني وبعد أربعة أيام من ذلك التاريخ أعلن عن إنهاء الاحتلال الايطالي وفي الأول من يوليو من العام ذاته أعلن عن قيام جمهورية الصومال باتحاد إقليمين من أصل خمسة أقاليم لذا كان طبيعياً أن ينص دستور الدولة على تحرير بقية الأقاليم الثلاثة [١٧]، وكان من أخطر الشعارات بل المبادئ السياسية التي أطلقتها الدولة الصومالية في بواكير الاستقلال هي (حق الشعوب في تقرير مصيرها) والمعني بهذه الشعوب هي (الجماعات الصومالية الموجودة في كل من أثيوبيا وكينيا وجيبوتي)[١٨]، وفي إطار هذا الدستور بدأت الصومال العمل على استعادة الأقاليم الصومالية الثلاثة التي لم تتوحد معها وأشعلت نار الخلاف بسبب تعارض الحدود الإدارية الاستعمارية مع طموحاتها القومية .

هذا الشعار الصومالي وبعد أن أصبح نصاً دستورياً هو الآخر دفع بالرئيس الكيني جومو كينياتا لعقد اتفاقية دفاع مع إثيوبيا باعتبار أن الدولتين تواجهان خطر " المطامع الصومالية " كما أسموها وحينها أعلن الإمبراطور هيلاسلاسي [١٩] أن هذه المنطقة من القرن الأفريقي لا تسع لوجود دولتين ويعني الصومال الدولة الوليدة وإثيوبيا الدولة العريقة في وجودها ، والسبب وراء قول هيلاسلاسي هذه هو- العامل الديني- والاستعماري إذ أن شعارات كل الأحزاب والقيادات الصومالية التي أنجزت الاستقلال كانت تنادي بقيام صوماليا الكبرى [٢٠] ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هي طبيعة هذه الأطماع التي أشار إليها هيلا سيلاسي ؟ الإجابة تأتي في سياق واقعة تاريخية مهمة تتمثل في قيام بريطانيا بإجراء استفتاء بين سكان صوماليين في المناطق الشمالية الشرقية من كينيا التي كانت تتهيأ للاستقلال من بريطانيا آنذاك، كان الاستفتاء يخير المواطنين هناك بين البقاء في إطار الدولة الكينية أو الانضمام إلى جمهورية الصومال، وكانت المفاجأة أن النتيجة جاءت وبما يشبه الإجماع معززة خيار الانضمام للصومال، أما المفاجأة فقد تمثلت في أن بريطانيا قد ضربت بتلك النتيجة عرض الحائط وتركت الوضع على ما هو عليه، وفي المقابل فإن المطلب الصومالي بضم إقليم الأوغادين ظل قائماً ، فمن مجمل مجموع الصوماليين البالغ عددهم أربعه ملايين في ذلك الوقت، فأن الإقليم ضم حوالي المليون صومالي في ذلك التاريخ يدينون بالديانة الإسلامية ويتحدثون الصومالية، وعلى الرغم من صحراوية الإقليم إلا أنه يضم نهري جوبا وبيلي ، إذن لمواجهة هذا الموقف جاءت معاهدة الدفاع المتبادلة بين كينيا وأثيوبيا .[٢١]

نظرت الصومال إلى خط الحدود الذي يفصلها عن أثيوبيا بوصفه خطا إداريا وضعه الاستعمار ، فأعلنت عدم

اعترافها به وبنت حجتها في ذلك بان الخط الحدودي قسم القبائل في هذه المنطقة إلى قسمين ، قسم منها يعيش في الصومال والآخر يعيش في أثيوبيا[٢٢] ، أما إثيوبيا فإنها أكدت أن أباطرتها ملكوا تلك الأرض بناء على اتفاقيات عديدة مع البريطانيين والايطاليين ، وان آلاف الإثيوبيين سقطوا قتلى دفاعا عنها أثناء صد الهجوم الايطالي على الحبشة عام ١٩٣٥ ، وان الصوماليين ليسوا إلا أقلية من الأقليات التي تسكن البلاد [٢٣]، هكذا فان نزاعا قانونيا على الحدود التي اقرها المستعمرون بين البلدين ظل دائما معلقا بدون إجابة وبقي هذا النزاع المركب بين إثيوبيا والصومال مصدرا للاحتكاك العسكري على طول الحدود بينهما منذ عام ١٩٦٠ كان يتطور أحيانا إلى اشتباكات محدودة والى صدام مسلح بين الحين والآخر لا يدوم طويلا .

وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الحكومة الصومالية في كسب الاعتراف الدولي بأحقية مطالبها ببقية الأقاليم ، إلا أن جهودها باءت بالفشل ، إذ رفضت منظمة الوحدة الأفريقية بعد تأسيسها عام ١٩٦٣ الاعتراف بوحدة الأراضي الصومالية بحسب ما جاء في الدستور الصومالي ، كما اقر مؤتمر القمة العربية الأول الذي انعقد قي القاهرة في كانون الثاني \ يناير ١٩٦٤ عدم المساس بالحدود القائمة بينه وبين أثيوبيا قبل قيام المنظمة ، ولذلك لم تجد الحكومة الصومالية سوى الحل العسكري سبيلا لتحقيق طموحاتها في إقليم اوغادين [٢٤]. وفي مثل هذا الجو الذي كان يعني مطالبة إثيوبيا بالاوغادين ومطالبة كينيا بالإقليم الشمالي الشرقي بل ومطالبة فرنسا بإقليم العفر والعيسى ، وفي الوقت الذي تكون فيه حزب سياسي صومالي في المنطقة الخاضعة لكينيا تطالب بانفصالها وانضمامها إلى الصومال ، كانت العلاقات بين إثيوبيا والصومال آخذة في التدهور السريع ، فوضعت القوات الإثيوبية في اوغادين في حالة التأهب نتيجة لتحرشات على الحدود [٢٥].

نتيجة لذلك ساءت الأوضاع على الحدود مما أدى إلى اندلاع القتال بين الطرفين في كانون الثاني \ يناير ١٩٦٤ ، وهو ما أطلق عليه ( الجولة الصومالية – الأثيوبية الأولى ) ، وفيها لم يكن ممكنا تحديد من الذي بدأ العدوان ، إذ تبادلت الدولتان الاتهامات بان الآخر هو البادئ بالهجوم ، فبينما أفادت البيانات الإثيوبية بان القوات الجوية الصومالية اخترقت المجال الجوي الإثيوبي يومي الرابع عشر والسادس عشر من كانون الثاني \ يناير ، كما ادعت أن اشتباكات اندلعت في جيجيقا وان القوات الصومالية شنت هجوما على مدن توج وأهالي ودبرا جوربالي الإثيوبية بين السابع والثاني عشر من شباط من العام نفسه ، اتهمت الحكومة الصومالية إثيوبيا بشن هجوم بري على المدن الصومالية وباحتلالها لمدينة فرفر وعدد من القرى المجاورة لها قبل أن تصدها القوات الصومالية وتشن هجوما مضادا على توج وأهالي ، وتطور القتال بينهما ليشمل مواجهات طولها ٩٠٠ كلم ، وتمكن الصوماليون من فرض سيطرتهم على أجزاء من إقليم اوغادين ، وفي الوقت نفسه أعلنت جبهة تحرير الصومال الغربي تشكيل حكومة مؤقتة [٢٦].

واستمر القتال لمدة شهرين ولم يتوقف إلا بعد تدخل منظمة الوحدة الإفريقية التي أصدرت قرارا بوقف إطلاق النار في مؤتمر لوزراء خارجية المنظمة عقد خصيصا لمعالجة المشكلة في الفترة بين ١٢ – ١٥ شباط \ فبراير ١٩٦٤ ، ثم أعقب ذلك التوقيع على اتفاقية الخرطوم في آذار \ مارس من العام نفسه نص على انسحاب قوات البلدين مسافة ١٠ إلى ١٥ كلم داخل حدودهما ، وشكلت لجنة صومالية – أثيوبية مشتركة تجتمع كل ثلاثة أشهر للعمل على حل مشكلة الحدود بين البلدين ، ولكن اللجنة لم توفق في مسعاها نظرا لسيادة حالة الاسترخاء العسكري في المنطقة والتي دامت خمس سنوات، أي حتى عام ١٩٦٩م[٢٧] .

لقد تزامن اندلاع هذا الصراع مع حالة الهدوء التي سادت العلاقات بين القطبين الكبريين على الساحة الدولية ، الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، ضمن مرحلة الوفاق التي بدأت تباشيرها واضحة بعد انتهاء الأزمة الكوبية عام ١٩٦٣ ، إذ أصبحت فيها القوتان العظميان تتطلعان إلى كيفية ما للحد من الحرب الباردة القائمة بينهما في أوربا وفي أجزاء أخرى من العالم ، فلم يتدخلا في الحرب واصدر كل منهما بيانا حث فيها أطراف النزاع على ضبط النفس وتسوية المشكلة بالطرق السلمي السلمية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، إذ وجهت الولايات المتحدة نداء إلى كل من إثيوبيا والصومال بوضع حد للحرب بينهما[٢٨] ، في حين طالب الاتحاد السوفييتي الطرفين باتخاذ الإجراءات اللازمة لإقرار وقف إطلاق النار فورا مؤكدا بأنه " لا يوجد ولا يمكن أن يوجد في عصرنا هذا أي صراع إقليمي أو نزاع على حدود تستوجب تسويته اللجوء إلى القوة المسلحة بهذا الشكل..." [٢٩] .

وبالإضافة إلى عدم تقبل المناخ الدولي ، ولا الإفريقي لتفشي أي صراع حول الحدود بين دولتين إفريقيتين ، فان الوضع العسكري للصومال نفسه لم يكن يسمح بمواصلة الحرب ، إذ أوضحت الحرب مدى التفوق العسكري الإثيوبي من حيث التدريب والتجهيز بفضل العون العسكري الأمريكي الضخم ، فبالرغم من القدرات القتالية العالية للجيش الصومالي فان مستواه بالمقارنة مع الجيش الإثيوبي كان لايزال غير قادر على تحقيق أي انتصار حاسم نهائي وحاسم [٣٠].

دفعت جميع هذه العوامل الصومال إلى انتهاج سياسة المصالحة مع إثيوبيا وكينيا المعاديتين لفكرة (الصومال الكبير) ، وجاء عام ١٩٦٧ ليضاعف من المشاكل السياسية للصومال ، ذلك أن إغلاق قناة السويس بسبب حرب حزيران أدى إلى إحداث ركود في الاقتصاد الصومالي بسبب تعثر تصدير محصول الموز إلى أوربا عن طريق القناة[٣١]، ولهذا السبب تحركت الصومال لإقامة علاقات مستقرة مع كل من إثيوبيا وكينيا أسفرت عن إقامة علاقات تجارية وتوقيع اتفاقات للتعاون الاقتصادي [٣٢].

ولكن سرعان ما ظهرت عوامل جديدة أدت إلى حدوث تغيير في موازين القوى في منطقة القرن الإفريقي ما أدى في النهاية إلى تجدد الصراع ، ويمكن القول أن أول هذه العوامل يتعلق بحدوث تغير أنظمة الحكم في كل من الصومال وإثيوبيا ، فعلى الجانب الصومالي حدث انقلاب عسكري في الحادي والعشرين من تشرين الأول \ أكتوبر عام ١٩٦٩ قاده الجنرال محمد سياد بري[٣٣] على اثر

اغتيال الرئيس عبدالرشيد علي شارماركي ، تلاه إعلان قيام نظام حكم جديد يستلهم ما اسماه ( الاشتراكية العلمية ) أساسا للحكم فقام بسياسة تعبئة جماهيرية عالية ، ووضع النظام سياسة اقتصادية قائمة على أسس اشتراكية ، كما احتل الدفاع والشؤون الخارجية مكانة هامة في السياسة الصومالية الجديدة [٣٤]، ومع وجود اتفاقية عسكرية موقعة مع الاتحاد السوفييتي منذ عام ١٩٦٣ نصت على قيام الأخير بتدريب وتجهيز الجيش الصومالي ، فقد اتسعت مجالات العون العسكري السوفييتي بعد الانقلاب على نحو يمكن القول معه انه مكن القوة الجوية الصومالية من امتلاك أعلى قدرة للقتال فيما بين دول إفريقيا السوداء مع حلول عام ١٩٧٤ ، كما أصبح الجيش الصومالي يمتلك قوات مدرعة مجهزة تجهيزا ممتازا ، وكان من أهم نتائج هذا التعاظم في القدرات العسكرية الصومالية حدوث اختلال في التوازن العسكري في المنطقة ، واكتساب الصومال مكانة دبلوماسية هامة بين الدول الإفريقية إذ اختير الرئيس محمد سياد بري رئيسا لمنظمة الوحدة الإفريقية في مؤتمرها المنعقد في مقديشيو عام ١٩٧٥ [٣٥].

أما على الجانب الإثيوبي فقد استجدت التطورات فيها على شكل عاملين : الأول هو تواصل القتال في إريتريا مع افتقاد الحكومة الإمبراطورية القدرة العسكرية على قمع حركة الانفصال الارتيرية ، والثاني هو تدهور الأوضاع داخل الإمبراطورية مع ضعف سلطة الإمبراطور ووجود الجفاف الذي أثّر على النواحي الاقتصادية، وسيطرت قبيلة الأمهرة على مقاليد الأمور في الدولة على نحو أدى إلى قيام حركة تمرد عسكرية ثم ثورة في الثاني عشر من أيلول \ سبتمبر ١٩٧٤ بقيادة الجنرال أمان عندوم ، ففي ذلك العام سقط نظام الإمبراطور هيلا سيلاسي في إثيوبيا بعد أكثر من نصف قرن من الحكم الاستبدادي ، حيث لاقت شعوب إثيوبيا وشعوب شمال شرق القارة الإفريقية ومن ضمنها الصومال وارتريا جميع أنواع الظلم والقهر ، وجاء نظام المجلس العسكري ( الدرغ )[٣٦] على أنقاضه بعد صراع مباشر بين مؤيدي النظام السابق والانقلابيين الجدد دام حوالي عاما كاملا [٣٧].

أما العامل الثاني الذي أدى إلى تصعيد التأزم بين الدولتين فانه يتعلق بالنفط ، ففي شباط \ فبراير ١٩٧٢ قامت شركة نفط أمريكية بأعمال حفر على الجانب الإثيوبي من الحدود في إقليم اوغادين ، وأسفرت هذه الأعمال عن العثور على النفط بكميات تجارية في منطقة ( تينيكو ) التي تبعد ٣٠ كيلو مترا عن الحدود الصومالية ، وضمانا لأمن هذه العمليات حشدت إثيوبيا قواتها على الحدود ، وردت الصومال بالمثل ، ولم تفلح المحادثات التي جرت بين البلدين خلال شهري كانون الأول \ ديسمبر ١٩٧٣ و كانون الثاني \ يناير ١٩٧٤ في تهدئة المشكلة بين البلدين خاصة وان القوات الإثيوبية بين البلدين حرمت البدو الرحل الصوماليين من التزود بالمياه في الإقليم [٣٨].

وعل أية حال ، فعلى الرغم من أن هذا المناخ المتأزم كان ينذر باحتمالات اندلاع الحرب ، إلا أن الحرب لم تندلع في ذلك الوقت ، ففي شباط \ فبراير ١٩٧٤ كانت حركة التمرد العسكري قد اجتاحت إثيوبيا كما سبقت الإشارة ، وهذا التطور بالذات فتح أمام الصوماليين آفاقا جديدة حول إمكانية تسوية النزاع القائم بين البلدين بالطرق السلمية [٣٩].

وترافقا مع هذه التطورات ظهرت عوامل دولية جديدة أضفت مزيدا من التغييرات على الصراع في القرن الإفريقي ، إذ أعلنت بريطانيا عام ١٩٦٨ عن نيتها في الانسحاب العسكري من شرق السويس مع نهاية عام ١٩٧١ بهدف تخفيض حجم إنفاقها العسكري، فنجم عن ذلك تسابق محموم بين الدول الكبرى حول المحيط الهندي للحصول على قواعد بحرية كان من أهم نتائجه اكتساب منطقة القرن الإفريقي أهمية إستراتيجية جديدة وخاصة إقليم العفر والعيسى حيث كانت فرنسا تمتلك قاعدة عسكرية هامة في ذلك الإقليم عدت مفتاح الطريق الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي [٤٠].

ومن جهة أخرى فان المقاطعة العربية البترولية بعد حرب تشرين أول \ أكتوبر ١٩٧٣ أبرزت أهمية ضمان طريق النفط ونقله من الخليج وإيران إلى أوربا ، وبالتالي اكتسب إقليم ارتريا حيث لا يبعد ميناء مصوع عن مضيق باب المندب أكثر من عشرين ميلا أهمية إستراتيجية جديدة ، ثم أن جزر درياك التي تملكها إثيوبيا شكلت القطعة الرئيسية للإشراف الدولي على طريق البحر الأحمر وباب المندب وسواحل المحيط الهندي ، لذا سارعت الولايات المتحدة، لحماية مصالحها في النفط في منطقة الخليج، وزادت فرنسا من وجودها العسكري، في جيبوتي، مع استمرار دعم السوفييت لوجودهم العسكري في الصومال من خلال حصولهم على تسهيلات عسكرية في ميناء بربرة [٤١].

أدت جميع هذه التطورات التي استجدت على المسرح الدولي إلى قلب المعطيات التقليدية التي قامت عليها سياسات الدول الكبرى في منطقة القرن الإفريقي وانعكس هذا التغيير على الصراع القائم في المنطقة ما أدى إلى اندلاع الحرب الثانية بين إثيوبيا والصومال حول صحراء الأوغادين .

ثالثا : اندلاع الحرب وتحرك الدبلوماسية السوفيتية في تموز عام ١٩٧٧ :

في بداية عام ١٩٧٧ أعلنت فرنسا عن استعدادها لمنح الاستقلال لإقليم العفر والعيسى فكان ذلك الحدث هو الشرارة التي أشعلت فتيل الصراع مرة أخرى حول الأوغادين ، إذ أعربت الحكومة الإثيوبية عن تخوفها من قيام الصومال بغزو الإقليم بعد الانسحاب الفرنسي ، وكان ذلك يعني إغلاق منفذ هام لإثيوبيا على البحر الأحمر ممثلا في ميناء جيبوتي ، ولكن حكومة الصومال ردت على المخاوف الإثيوبية بالإعلان أنها سوف تحترم إرادة الشعب في الإقليم كما أنها سترحب بأي طلب للانضمام إليها [٤٢].

في الوقت نفسه كان القتال يتصاعد في ارتريا الخاضعة لإثيوبيا وتمكن الثوار من السيطرة على جزء كبير من الإقليم أمام عجز القوات الإثيوبية عن قمع الثورة الارتيرية ، وفي أيار \ مايس من العام نفسه وخلال انقاد مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في طرابلس ، طالب الوفد الصومالي بضم اريتريا إلى الصومال على الرغم من أن وفد جبهة التحرير الاريترية لم يحضر المؤتمر، وفي إقليم الأوغادين اتسع نشاط ثوار جبهة تحرير الصومال الغربي ، مما دعا الحكومة الإثيوبية إلى

اتهام الحكومة الصومالية بتمويل الحركات الانفصالية في الإقليم [٤٣].

وفي الوقت الذي كانت فيه إثيوبيا تمزقها الانقسامات ، رأى الرئيس الصومالي سياد بري إن الوقت حان لاسترداد الأوغادين وضمها إلى الصومال ، وكانت التقارير الأولى عن صدامات صومالية – إثيوبية تصل إلى أسماع العالم منذ شباط ١٩٧٧ ، ولا شك أن الحكومة الصومالية كانت تأمل عن طريق جبهة تحرير الصومال الغربي في استثمار الاضطرابات وأعمال العنف التي سادت العاصمة الإثيوبية أديس أبابا بعد أيام قليلة من تنصيب الكولونيل منغستو هيلا مريام[٤٤] رئيسا للمجلس الإداري الحاكم ( الدرج ) ، ومنذ ذلك الوقت وحتى منتصف تموز من العام نفسه احتل ثوار جبهة تحرير الصومال الغربي عشرات القرى غربي الأوغادين ، وحطموا خمسة جسور رئيسة تمتد عليها سكة الحديد بين أديس أبابا وجيبوتي وأعلنوا عن سيطرتهم على ستين في المائة من مساحة الإقليم [٤٥]، وفي أوائل تموز تطورت الاشتباكات بصورة حادة إذ قام الآلاف من أفراد الجيش الصومالي مزودين بالأسلحة السوفييتية الحديثة بغزو الإقليم حيث انضموا هناك إلى ثوار جبهة تحرير الصومال الغربي المدعومة من جانب الحكومة الصومالية ، والتي أكملت سيطرتها فعليا على الأجزاء الشرقية من الأوغادين بالإضافة إلى الأجزاء الغربية [٤٦].

كان المجلس الحاكم في إثيوبيا حينها مشلولا بالمعارضة الداخلية المتسعة للنظام ، كما كان مضطرا لتسخير اغلب إمكانياته العسكرية لمواجهة تدهور الأوضاع في اريتريا حيث شن ثوارها حربا شعواء ضد النظام الإثيوبي مطالبين بالانفصال فأعلن منغستو في الثالث والعشرين من تموز \ يوليو ١٩٧٧ أن الصومال بدأت عملية غزو واسعة النطاق ضد بلاده ، وعلى الرغم من أن الصومال أنكرت ذلك إلا أن مصادر سياسية عديدة أيدت ذلك وأصبحت مدينة جيجيقا أقوى نقاط الجيش الإثيوبي في الجبهة الشرقية تحت الحصار ، وفي نهاية الشهر أعلن راديو مقديشيو بيانات لجبهة تحرير الصومال الغربي تفيد بان مائة قرية أصبحت تحت سيطرتها ، وبعضها يقع على بعد مائة وخمسين ميلا داخل الحدود الإثيوبية [٤٧].

في الخامس عشر من آب \ أغسطس أعلن منغستو حالة الاستنفار العام في البلاد لمواجهة غزو الأوغادين ، وفي السابع من أيلول \ سبتمبر أعلنت إثيوبيا عن قطع علاقاتها مع الصومال ، فردت الأخيرة بالمثل في اليوم التالي ، غير أن أي من البلدين لم يعلن الحرب رسميا ضد الآخر حتى ذلك الوقت ، وفي منتصف أيلول \ سبتمبر بات سقوط الأوغادين وشيكا وبدا كما لو أن انكسار إثيوبيا سيكون النتيجة الحتمية لسقوط الإقليم ، ففي الثالث عشر من أيلول \ سبتمبر سقطت جيجيقا وأصبحت القوات الصومالية تسيطر على أربعة أخماس الإقليم ، وتدهورت الروح المعنوية للقوات الإثيوبية التي أعلن البعض منها العصيان وخلفت وراءها كميات من الأسلحة الأمريكية أثناء عملية الانسحاب غربا [٤٨].

وهنا بدا تحرك الدبلوماسية السوفييتية لاحتواء الصراع في محاولة للتأثير على مجرياته بما يعزز الدور السوفييتي في المنطقة ومصالحه المرتبطة بإستراتيجيته الدولية ،

وإذا حاولنا تحديد أهم مداخل هذا الدور في إفريقيا فان الدارسين هنا معنيين بثلاثة مداخل رئيسة عدت الأساس لبروز السياسة السوفييتية في المنطقة ، وقبل التطرق لتلك المداخل لابد من الإشارة إلى انه منذ أوائل السبعينات من القرن المنصرم بدأت مرحلة جديدة من الصراع الدولي في إفريقيا تميزت بسمات خاصة من حيث سلوك القوتين الكبريين تجاه صراعات القارة السوداء ودرجة الاهتمام بها أدت إلى إحداث تغييرات أساسية في توازنات القوى .

ومع نهاية عام ١٩٧٤ صح ما توقعه العديد من الدارسين للشأن الإفريقي من انتقال محور الصراعات الدولية بما يرافقها من حرب باردة إلى إفريقيا و ( الشرق الأوسط ) حيث وجود النفط وفوائض رؤوس الأموال والكثير من المعادن المهمة ، وأساس ذلك أن الصراع الدولي تركز في تلك المرحلة حول طرق المواصلات والموارد الاقتصادية ، وبالتالي فان من يمكنه السيطرة على تلك المناطق الغنية المتحكمة في طرق الملاحة الدولية ، يمكنه أن يلعب دورا واضحا في صياغة جانب هام من التطورات السياسية في العالم[٤٩].

وفي داخل هذا الإطار يمكن إدراج وتحليل الدور السوفييتي ، وبالتبعية الدور الكوبي ، سواء في صراعات القارة الإفريقية بشكل عام أو في صراعات القرن الإفريقي بشكل خاص ، وعود على بدء فان أهم المداخل التي تمكن الباحث من فهم طبيعة السياسة السوفييتية تجاه الصراع حول الأوغادين هي ما يلي :

أولا :إن الاتحاد السوفييتي كان يسعى شانه شان باقي دول العالم إلى تحقيق المصالح القومية وضمان الأمن القومي للدولة السوفييتية باستخدام نفس الأدوات والوسائل التي تعارفت عليها الدول الكبرى في فرض هيمنتها كأساس للتعامل الدولي في مرحلة معينة .

ثانيا : إن الموقف السوفييتي دخل في حسابات المواجهة ضد قوتين أساسيتين ، فهو كان يتحرك ضد الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ، كما كان يتحرك ضد الصين ، وفي الناحية الأولى اتضحت أهمية المكون الإيديولوجي ، وفي الثانية بدت أهمية المصلحة القومية أكثر وضوحا .

ثالثا : إن الدور السوفييتي كان يتحرك وفق إستراتيجية عالمية مثل الدور الأمريكي تماما ، وعدت هذه الإستراتيجية القارة الإفريقية وحدة واحدة متكاملة ، وربما وجدت درجات متفاوتة من الاهتمام بالقارة أو ببعض الدول والمنظمات أو حتى بحركات التحرير ، ولكن الاهتمام بالقارة على المستوى الكلي كان هو الأساس في حسابات الصراع أو الوفاق [٥٠].

ولهذه الأسباب احتلت إفريقيا موقعا متقدما في قائمة أولويات الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة حتى أحداث الحرب الأهلية في انغولا[٥١] ( ١٩٧٥ – ١٩٧٦ ) بما رافقها من تغير أساسي في الخريطة السياسية والإستراتيجية لتوازنات القوى في القارة ، وأساس ذلك أن تلك الحرب شهدت انتصارا ساحقا للاتحاد السوفييتي وهزيمة ساحقة للولايات المتحدة وللغرب عموما وللصين أيضا ، كما أنها اقترنت أيضا بدخول كوبا إلى الميدان الإفريقي لأول مرة بإيديولوجيتها وتجربتها الخاصة وقواتها المسلحة ،

وطرحت هذه الحرب آثارها في أنحاء عديدة من إفريقيا ، فبدأ يظهر موطنا آخر لصراع القوى الكبرى وهذه المرة في القرن الإفريقي حيث النزاع الصومالي الإثيوبي .

كما يمكن تفسير الموقف السوفييتي بالإشارة إلى العلاقات السوفييتية على المستوى الإقليمي للصراع في منطقة القرن الإفريقي ، وبتعبير آخر تاريخ الوجود السوفييتي في المنطقة بعد مرحلة الاستقلال لدولها ، ففي أواخر الستينات سادت بعض دول المنطقة ظاهرة تغيير وتبدل في الأدوار الدولية وخاصة عام ١٩٦٩ عندما نجحت الانقلابات العسكرية في السودان ( في إطار تحالف بين العسكريين واليساريين ) والصومال ( في إطار تحالف مشابه ) ، وهنا بدا الوجود الفعلي القوي والمؤثر للدور السوفييتي بدعوة من القيادات العسكرية الجديدة في البلدين [٥٢].

ومنذ ذلك الحين ركز السوفييت علاقاتهم في منطقة القرن الإفريقي على الصومال ، وتمثل ذلك في عقد اتفاقيتين عسكريتين معها مطلع عام ١٩٦٣ وعام ١٩٧٠ لتدريب وتجهيز قواتها المسلحة ، وهكذا وعلى مدار سنوات قليلة أصبحت تلك القوات من أقوى وأفضل القوات المسلحة في إفريقيا جنوب الصحراء كلها ، خاصة بعد تدعيمها بسلاح طيران حديث وقوي وذلك في مقابل استخدام التسهيلات البحرية في ميناء بربرة الصومالي الواقع على خليج عدن والذي عد من الناحية الإستراتيجية قريبا من مداخل البحر الأحمر [٥٣].

وعلى الجانب الآخر ، وعلى الرغم من قدم علاقات إثيوبيا مع الاتحاد السوفييتي ، إذ يرجع تاريخها إلى عهد القياصرة الروس بحكم كونها مسيحية أرثوذكسية شرقية ، إلا أن العلاقات مع السوفييت في عهد الإمبراطور هيلا سيلاسي بقيت ضعيفة وفاترة ، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ تبادل البلدان التمثيل الدبلوماسي وقدم السوفييت لإثيوبيا برنامج عون طبي متواضعا ، وفي عام ١٩٤٨ وقعت إثيوبيا اتفاقية مع تشيكوسلوفاكيا لإنشاء أول مصنع من نوعه في البلاد لإنتاج الأسلحة الصغيرة ، وتم انجازه عام ١٩٥٣ [٥٤].

وفي عام ١٩٥٩ كان الإمبراطور هيلا سيلاسي هو أول زعيم من إفريقيا جنوب الصحراء يزور الاتحاد السوفييتي في رحلة دامت أسبوعين وحظيت بكثير من الاهتمام الإعلامي وقعت خلالها اتفاقية قرض بقيمة مائة مليون دولار ، وهو اكبر قرض قدمته موسكو للإحدى دول العالم الثالث حتى ذلك الحين [٥٥].

وعلى الرغم من تكرار زيارات الإمبراطور هيلا سيلاسي لموسكو في الأعوام ١٩٦٧ و ١٩٧١ والاتفاق حول العديد من مشاريع العون الاقتصادي إلا أن العلاقات لم تتقدم إلى أكثر من المستوى الذي وصلت إليه عام ١٩٥٩ وكان من أهم الأسباب التي أعاقت نمو العلاقات هو ارتباط إثيوبيا بالولايات المتحدة ، والعلاقات العسكرية المتزايدة بين الاتحاد السوفييتي والصومال ، والعون العسكري الذي قدمه السوفييت وكوبا للثوار الاريتريين ، وأخيرا الموقف ( المحافظ ) للإمبراطور من المعسكر الشيوعي وميله نحو ما اسماه ( العالم الحر ) بقيادة الولايات المتحدة [٥٦].

وخلال عام ١٩٧٤ كانت أجهزة الإعلام السوفييتي تغطي أنباء موجة المعارضة وعدم الرضا في إثيوبيا ، وكانت تصف الأحوال فيها بأنها معركة بين ( التقدميين ) و ( الرجعيين ) ، و " نضال شعبي من اجل إصلاحات ديمقراطية " ، و ( صراع طبقي ) وما إلى ذلك ، وعندما خلع الإمبراطور هيلا سيلاسي في الثاني عشر من أيلول \ سبتمبر وتم اعتقاله في قصره ، حدث التبدل المفاجئ في الموقف السوفييتي حيال إثيوبيا ، وقامت أجهزة الإعلام السوفييتية بوصف ذلك الحدث على انه " علامة فارقة في تاريخ الثورة " ، وبدأت الوفود السوفييتية والشرق – أوربية بزيارة إثيوبيا بتواتر ، وطوال عام ١٩٧٥ كانت العلاقات السوفييتية – الإثيوبية تزداد قوة خاصة بعد أن أعلن المجلس العسكري الحاكم ( الدرج ) في كانون الأول – ديسمبر ١٩٧٤ أن إثيوبيا ستصبح دولة اشتراكية ، وكان استيلاء منغستو هيلا مريام على السلطة عام ١٩٧٧ هو في حقيقة الأمر انتصارا للجناح السوفييتي داخل المجلس العسكري الحاكم في إثيوبيا ضد الجناح الصيني ، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن المجلس كان يفضل قبل ذلك التاريخ التعاون مع الصين على التعاون مع الاتحاد السوفييتي ، ويفسر ذلك إلى حد كبير تدفق المساعدات العسكرية السوفييتية إلى إثيوبيا أواخر عام ١٩٧٧ التي مكنتها في نهاية الأمر من حسم الصراع حول الأوغادين لصالحها [٥٧].

وهنا بدا واضحا تزايد ارتباط إثيوبيا بالاتحاد السوفييتي خصوصا بعد توقيع عدة اتفاقيات عسكرية بين البلدين وبين إثيوبيا وكوبا أبرزها في أيار \ مايس ١٩٧٧ إذ عقدت اتفاقية عدت من اكبر الصفقات العسكرية التي عقدها الاتحاد السوفييتي مع إحدى أقطار العالم الثالث ، إذ قدرت المصادر الغربية قيمتها بما يتراوح بين ٣٥٠ إلى ٤٥٠ مليون دولار ، إلا أن بعض المصادر الأخرى تعتقد أن قيمتها اكبر من ذلك بكثير، وحددت تلك الاتفاقية مدة سريانها بأربع سنوات ، وتضمنت جدولا زمنيا محددا لشحن الأسلحة حتى عام ١٩٨١ ، وكانت الصحافة الإثيوبية حينها كثيرا ما تورد مقالات الصحف الكوبية التي تشيد بالثورة الإثيوبية[٥٨].

وهنا ينبغي الإشارة إلى تطور مهم على صعيد النزاع حول الأوغادين وهي انعقاد اجتماع مهم بين راؤول كاسترو شقيق الزعيم الكوبي فيدل كاسترو وكان حينها وزيرا للدفاع ووزير الخارجية الكوبي مع كل من ليونيد بريجنيف وقسطنطين تشيرنينكو في الخامس عشر من أيار\ مايس ١٩٧٧ أي بالتزامن مع توقيع الاتفاق العسكري المشار إليه آنفا ، وحينها وصفت وسائل الإعلام السوفييتية والكوبية والإثيوبية هدف الاجتماع بأنه يرمي إلى " مناقشة الأوضاع في الساحة الدولية " ، اتضح فيما بعد أن الأوضاع في القرن الإفريقي حظيت بنقاش موسع ، وان احتمالات التدخل في القرن الإفريقي قد بحثت خلال هذا الاجتماع [٥٩].

وعلى كل حال كانت رغبة الاتحاد السوفييتي حتى ذلك الوقت هي العمل على تحقيق الوفاق بين إثيوبيا والصومال أكثر من رغبته في التدخل لصالح أي طرف عند تفجر الصراع بشكل خطير ، كما كان هدف منغستو إقناع القيادة

السوفييتية باستغلال نفوذها لمنع الصومال من تنفيذ مخططها في الأوغادين ،فتلقى تأكيدات بان القيادة السوفييتية ستبذل مساعيها لدى سياد بري الذي كان ما زال مرتبطا بها بعلاقات طيبة ، وحاول فيدل كاسترو بدفع من السوفييت تحقيق نوع من المصالحة عندما زار القرن الإفريقي في ما بين السادس عشر والسابع عشر من أيار \ مايس من العام نفسه ، ففي خلال المدة المذكورة زار كاسترو الصومال واستقبل بحفاوة من حكومتها، وفي اليوم التالي قام بزيارة إلى أديس أبابا والتقى منغستو ، ومن هناك سافر هو منغستو سرا إلى عدن حيث اجتمعا بالرئيس الصومالي محمد سياد بري في الثامن عشر من أيار ١٩٧٧ [٦٠].

واستنادا لما أعلنه سياد بري فيما بعد فان منغستو رفض مناقشة أحقية الصومال بالإقليم كما رفض مناقشة سائر المواضيع المطروحة للنقاش مكررا الإعلان بان ليس هناك مشاكل إقليمية وبالتالي لاشيء للمناقشة ، ثم تم بعد ذلك مناقشة اقتراح سوفييتي بالتخلي عن فكرة الحرب مقابل إقامة اتحاد فيدرالي بين دول البحر الأحمر الماركسية وهي كل من الصومال وإثيوبيا وجمهورية اليمن الجنوبي بالاضافة إلى ارتريا والاوغادين ، وقد رفض الرئيس سياد بري المقترح " لان الدرج الإثيوبي لا يضم ماركسيين وإنما حفنة من الامبرياليين الفاشيين " ، ووجه سياد بري كلامه للسوفييت قائلا : " .. نحن لم نحارب إثيوبيا منذ أكثر من قرن من الزمان لأجل تطبيق نظام اشتراكي فيدرالي أو إقامة- إتحاد سوفيتي آخر في القرن الإفريقي ، نعلم إن أحلام أصدقاءنا الروس هي إقامة منظومة اشتراكية تضم الصومال وإثيوبيا وصولاً إلى كينيا والسودان ، إن هذا ممكن ولكن بعد أن تقرر الأراضي الصومالية المحتلة في الأوغادين- وإنفدي ، وجيبوتي مصيرها وبعد أن تستقل إريتريا ثم يدار حوار بين هذه الشعوب لتتحد وليكن اسمها الإتحاد الإفريقي الاشتراكي أو أي اسم آخر.."[٦١].

وأشارت مصادر دبلوماسية عربية أن السوفييت قاموا بحملة دبلوماسية مكثفة في الأسابيع التي تلت عقد اجتماع عدن لتحقيق تلك الوحدة الفدرالية المقترحة في القرن الإفريقي إلا أن الصوماليين لم يغيروا موقفهم[٦٢].

وحينها تبخرت آمال السوفييت في إيجاد تسوية سلمية للصراع في القرن الإفريقي ، ومقابل ذلك الموقف الصومالي الرافض لتأييد النظام الماركسي الجديد في أثيوبيا بدأت القيادة السوفييتية تفكر جديا في الانحياز نحو إثيوبيا ومعنى ذلك تعريض كل المكاسب السوفييتية في الصومال إلى الضياع ، فهل كان من السهل على الاتحاد السوفييتي هذا الاختيار ؟ وما هي طبيعة المخاطر التي واجهت مصالح السوفييت في هذا النزاع ؟ وكيف عوض السوفييت خسارتهم ؟ وما هي المبررات التي انطلقوا منها للانطلاق بكامل ثقلهم نحو إثيوبيا ؟

هذا ما ستحاول الدراسة عرضه والإجابة عليه خلال الصفحات التالية .

رابعا : الانحياز السوفييتي نحو إثيوبيا ، دوافعه ومبرراته :

وجد الاتحاد السوفييتي نفسه في مأزق حقيقي حيال تأييد احد الطرفين بشكل سافر ، إذ كانت المنشات السوفييتية في الصومال من أهم منشاته في القارة الإفريقية كلها وكانت لها قيمة إستراتيجية كبيرة ، إذ كانت تتضمن ممرا جويا طوله ١٣ ألف قدم ومركز اتصالات وخزانات وقود وحظائر للصواريخ ، وينبغي أن يضاف هنا أن بعض هذه المنشات بني قبل عامين فقط من الحرب الصومالية – الإثيوبية ، لذلك يمكن القول أن الاتحاد السوفييتي كان يدرك أن مساعداته الكثيفة لإثيوبيا خاصة بعد فشل مساعي الاتحاد الفدرالي تنطوي على مخاطرة كبيرة ، ومع ذلك فقد أقدم عليها وعن عمد إن صح التعبير وبدا ذلك واضحا في تخفيض حجم الخبراء السوفييت في الصومال بعد أيار \ مايس ١٩٧٧ وكانوا بالآلاف ، ونقل الحوض العائم وحمولته ٨٥٠٠ طن من بربرة إلى ميناء عصب الإثيوبي [٦٣]، وعلى هذا يمكن القول أيضا أن السوفييت خاطروا بعداء الصومال من اجل الحصول على حليف اكبر وأكثر نفوذا حينما اتجهوا للدفاع عن إثيوبيا ، ومن الواضح أنهم قرروا أن مصالحهم على المدى البعيد تتدعم في المنطقة كلها على نحو أفضل بفضل تواجدهم العسكري والاقتصادي في إثيوبيا وليس الصومال .

كان واضحا أن السوفييت سارعوا إلى استباق خطرين أساسيين بهذه الاختبارات التي عمدوا إليها وهما :

أولا : استباق خطر التقارب الصيني – الإثيوبي ، إذ كانت هناك ظروف كثيرة مواتية لتقدم الصين وملء الفراغ الأمريكي في إثيوبيا ، وقد استفاد السوفييت من تجربة تدخلهم في انغولا عام ١٩٧٥ في أن الصراع الصيني – السوفييتي أهم واخطر بكثير لطرفيه ، ويختلف عن الصراع مع الغرب اختلافا كبيرا ، إذ وجد الصينيون أنفسهم في تقارب مع الولايات المتحدة في أثناء ذلك الحدث ، بل حثوا الأمريكيين على التدخل ضد الاتحاد السوفييتي وكوبا في انغولا ، أما القيادة السوفييتية فكانت تحركها الرغبة في مواجهة النفوذ الصيني الهام في شرق إفريقيا ، وفي وسط حركات التحرر ، وهكذا ما أن وضعت حرب انغولا أوزارها بانتصار ساحق للسوفييت ، حتى استداروا إلى منطقة القرن الإفريقي[٦٤] .

وفيما يتعلق باحتمالات حدوث تقارب صيني إثيوبي ، فقد سارع السوفييت إلى منعه بأية وسيلة ، ففي إطار التطورات المادية للصراع العسكري على جبهة الأوغادين ، يمكن القول أن الوضع العسكري الإثيوبي كان غاية في الصعوبة بعد أن اكتسحت القوات الصومالية معظم أراضي الإقليم ، وأصبح النظام الإثيوبي نفسه في خطر ، وبالتالي فان لم تقدم المساعدة السوفييتية فهو لن يجد أمامه سوى الصين ، أو الاستسلام للأمر الواقع ، والاحتمال الأول لم يكن مجردا من الواقعية فالنظام الإثيوبي توجه بعد نجاح ثورته إلى الصين طالبا المساعدة والدعم ، كما كان للصين وجودا حقيقيا في تنزانيا حيث قامت بانجاز عدة مشاريع ، وبالتالي فوجودها في المنطقة لا يمكن إهماله [٦٥].

ثانيا : استباق خطر التقارب الغربي – الصومالي ، والصيني – الصومالي ، إذ أصبحت أيام السوفييت معدودة في الصومال نتيجة فشلها الدبلوماسي في إقناع القادة الصوماليين بجدوى الاتحاد الفدرالي مع إثيوبيا مما سيدفع

الصومال حتما للبحث عن حلفاء جدد للاستعانة بهم في تحقيق طموحاته ، وهنا ظهرت احتمالات توجه الحكومة الصومالية لطلب الدعم من الغرب ماثلة للعيان [٦٦].

على هذا يمكن القول أن الاتحاد السوفييتي فقد الصومال ولكن أقدامه غير ثابتة في إثيوبيا فأراد تقويتها باستخدام ما يمكن وصفه بإستراتيجية الحرمان ضد الغرب والصين لان تحقيق مصالحه كان لا يتم إلا في وضع يمكنه من حرمان الطرف الأساسي في الصراع وهو الولايات المتحدة والصين من الحصول على الموارد الاقتصادية الحيوية في إفريقيا ، أو الوصول إلى الممرات البحرية المحيطة بها ، ولما كان أكثر من ٧٠% من المواد الخام الإستراتيجية التي تحتاجها الولايات المتحدة والغرب ، و٨٠% من إمدادات البترول لتلك الدول تصل إليها عبر الممرات الإفريقية ، فان الوجود السوفييتي الكثيف في إثيوبيا بالإضافة إلى عدن ، كان من شانه تقوية مركز الاتحاد السوفييتي في المحيط الهندي ، كما يهيئ له إحكام سيطرته القوية على مداخل البحر الأحمر أكثر من فرصة تواجده في الصومال [٦٧].

ومع تزايد الصدامات الصومالية – الإثيوبية قرر الاتحاد السوفييتي التخلي عن موقفه الحيادي وإعلان دعمه الصريح لإثيوبيا ، ففي البداية كان السوفييت يأملون في انه عن طريق تزويد الطرفين بالسلاح يمكنهم لعب دور الوسيط بينهما ، ولكن حينما فشل سيناريو الاتحاد الفدرالي لدول البحر الأحمر قرروا مساندة الطرف الأقوى ، فعدد سكان إثيوبيا كان يبلغ تسعة أضعاف سكان الصومال ، ودخلها القومي اكبر بثمان مرات ، ومساحتها ضعف مساحة الصومال ، ومواردها الطبيعية أوفر ، ونفوذها في إفريقيا أوسع [٦٨].

كان تبرير التدخل لصالح إثيوبيا سهلا إذ انه اتخذ صورة الدفاع عن وحدة وسيادة دولة افريقية ، كما أن القيادة السوفييتية كانت واثقة من أن الإدارة الأمريكية ستخسر كثيرا في إفريقيا لو أنها تدخلت إلى جانب الصومال ، واستخدم السوفييت ثلاث حجج أساسية لتبرير تدخلهم إلى جانب إثيوبيا في النزاع وهي :

أ) أن الاتحاد السوفييتي بذل كل ما في وسعه لمنع حدوث النزاع .

ب) أن الاتحاد السوفييتي التزم دائما جانب ضحايا العدوان .

ج) أن الاتحاد السوفييتي وكوبا لا يبحثان عن أية مكاسب لهما [٦٩].

وذهبت الدعاية السوفييتية إلى أن من واجب إفريقيا الأول هو تحقيق التحرر الوطني و أن النزاع في القرن الإفريقي ما هو إلا " مناورة امبريالية لصرف النظر عن هذا الواجب ، وان الدول الغربية والأنظمة العربية الرجعية أشعلت فتيل النزاع لزعزعة الاستقرار في إفريقيا وتحويل مواردها من معركة النضال من اجل الاستقلال وضد الابارثيد "[٧٠]، وهكذا أعفى السوفييت الصومال من مسؤولية إشعال فتيل النزاع ووضعوه في خانة المنازعات المسلحة التي تتسبب فيها " الامبريالية والرجعية المحلية " مثل الحرب الهندية – الباكستانية ١٩٦٥-١٩٦٦ والتي حاول فيها الاتحاد السوفييتي الإبقاء على علاقات حسنة مع الطرفين[٧١].

وفي الوقت نفسه ركزت أجهزة الإعلام السوفييتي في بعض الأحيان أن الصومال خرقت المبادئ المتفق عليها حول الحدود بين الدول الإفريقية والمثبتة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ففي الرابع عشر من آب \ أغسطس ١٩٧٧ نشرت صحيفة ( برافدا ) السوفييتية تقريرا يشير إلى حدوث اشتباكات بين وحدات من الجيش الصومالي النظامي والقوات الإثيوبية ، والى " غزو حدود دولة بواسطة القوات المسلحة لدولة أخرى "[٧٢]، كما نشرت صحيفة ( ازفستيا ) إدانات واضحة للصومال ، وبالرغم من ذلك بقيت شحنات الأسلحة تصل إلى مقديشيو حتى نهاية آب \ أغسطس ، ففي نهاية ذلك الشهر قام الرئيس محمد سياد بري بزيارة موسكو لطلب استمرار شحنات الأسلحة ، إلا انه فشل في تهدئة خواطر حلفائه السابقين [٧٣].

وفي الثالث عشر من تشرين الأول \ أكتوبر ١٩٧٧ عقدت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الثوري الصومالي اجتماعا دام حوالي العشر ساعات ، أعلن بعدها عن طرد كافة الخبراء السوفييت والكوبيين من الصومال ووقف كافة التسهيلات البحرية الممنوحة للسوفييت وإلغاء اتفاقية الصداقة والتعاون الموقعة بين البلدين عام ١٩٧٤ ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع كوبا ، حينذاك بدأت القيادة السوفييتية في انتقاد موقف الصومال من النزاع ، إلا أن أجهزة إعلامها ظلت تركز على أن الشعب السوفييتي مازالت تربطه علاقات الصداقة مع الشعب الصومالي [٧٤]، وأعادت تكرار وجود مؤامرة على القرن الإفريقي خطط لها من خارج المنطقة ، ويتضح ذلك في ما كتبه سوفنسكي وخازانوف في مجلة الأزمنة الحديثة ، حيث ذكرا في هذا الصدد " ..لم يعد هناك أدنى شك في أن الأحداث الحالية في القرن الإفريقي هي نتيجة مباشرة لتآمر الدول الغربية وبصورة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والأنظمة العربية الرجعية ضد القوى التقدمية في حوض البحر الأحمر الذي يحتل مرتبة متقدمة في الاستراتيجيات الامبريالية لموقعه الجغرافي الواصل بين قارتين ، ولموائنه المهمة في خليج عدن والمحيط الهندي ، وفوق ذلك كله قربه من الممرات البحرية المستخدمة في نقل النفط إلى أمريكا وأوربا .." ، ومن وجهة نظر الكاتبين فان " .. هدف الامبريالية الرئيسي هو ضرب المواقع المتقدمة لحركة الثورة الإفريقية .."[٧٥] وفي ذلك إشارة لكل من إثيوبيا والصومال .

وفي الخامس عشر من الشهر نفسه أعلن السفير السوفييتي في أديس أبابا اناتولي راتونوف أن بلاده أوقفت رسميا شحنات الأسلحة للصومال ، وحينها نقل عن السفير السوفييتي قوله" أن الصوماليين سيركعون " ، بعد ذلك بأسبوعين بدا السوفييت في شحن كميات ضخمة من الأسلحة إلى إثيوبيا عن طريق الجو ، وتزامن ذلك مع بدء الهجوم الصومالي على مدينة هرر خامس اكبر مدينة في إثيوبيا ومحاصرتها ، وتقدم القوات الصومالية لتصبح على مشارف مدينة درداوة ثالث اكبر مدينة ، وعلى الرغم من أن القوات الصومالية التي هاجمت هرر كانت اقل عددا من القوات الإثيوبية بنسبة ١ إلى ٣ ، إلا أنها استطاعت اقتحام المدينة والاشتباك مع الإثيوبيين في حرب شوارع ،

حتى أن جبهة تحرير الصومال الغربي زعمت أن المدينة سقطت بأيديها[٧٦].

في هذا الوقت كانت الجهود جارية على قدم وساق لإعداد المسرح لتدخل سوفييتي وكوبي ضخم والذي بدأ في الشهر نفسه ، إذ قام وفد عسكري سوفييتي بزيارة إلى أديس أبابا بهدف تحديد احتياجات إثيوبيا من الأسلحة ، وذكرت مصادر إعلامية غربية انه تم توقيع صفقة سلاح كبيرة ، غير أن المصادر الإعلامية الإثيوبية ذكرت أن المحادثات اقتصرت على توقيع بروتوكول في إطار الاتفاقية التي سبق وان وقعت في أيار \ مايس ١٩٧٧ ، وفي الخامس عشر من تشرين الأول قام وزير الخارجية الإثيوبي فلكا جرجس بزيارة إلى هافانا استغرقت أربعة أيام اجتمع خلالها بالقادة الكوبيين ، وفيها أكد وزير الدفاع الكوبي دعم بلاده المطلق للثورة الإثيوبية ولمعركتها الدفاعية ضد العدوان الخارجي[٧٧].

في ذلك الوقت وصل إلى إثيوبيا عدد من الخبراء العسكريين الكوبيين ، وفي نهاية الشهر قام منغستو بزيارة كوبا ، وفي أثناء احتفالات موسكو بالعيد الستين للثورة السوفييتية عقدت محادثات ثلاثية بين وزير الدفاع الكوبي راؤول كاسترو والقيادة السوفييتية ووفد عسكري من الدرج الإثيوبي الحاكم برئاسة برهانو بايا لبحث آليات التدخل الكوبي ، وحينها بدا وكأن الصوماليين كانوا على علم بهذه التحركات ، فحينما صادف إقامة احتفالات في الصومال بذكرى عيدها الوطني المصادف يوم ٢١ تشرين الأول أي بالتزامن مع احتفالات موسكو بذكرى ثورتها ، بعث كل من بريجنيف وكوسيغن برسائل تهنئة إلى الرئيس الصومالي ، غير أن الرئيس الصومالي استغل المناسبة ليحذر السوفييت من مغبة دعمها لإثيوبيا مؤكدا أن ذلك سيؤثر سلبا على العلاقات بين البلدين [٧٨].

وفي أوائل شهر تشرين الثاني وصل إلى العاصمة أديس أبابا بدأ وصول أربعمائة وخمسون خبيرا عسكريا من كوبا والاتحاد السوفييتي، وفي السادس والعشرين من تشرين الثاني بدا وصول الأسلحة عبر جسر جوي ضخم رصدته محطات الرادار والأقمار الصناعية الأمريكية تمت خلاله أكثر من مائتي رحلة بطائرات انتونوف ٢٢ وتي يو ٧٦ ، وكشف النقاب في كانون الثاني \ يناير ١٩٧٨ أن الطائرات كانت تقلع من مطارات في شمال البحر الأحمر بمعدل طائرة كل عشرين دقيقة ، حتى أن مسئولا أثيوبيا ذكر أن " الأسلحة بدأت تتدفق حيث لم تكن هناك لجان كونغرس لتعقد الأمور .." [٧٩].

اتخذت الطائرات السوفييتية عدة طرق جوية ، وكانت تقدم معلومات مضللة من المطارات التي تتزود فيها بالوقود مثل الزعم بأنها متوجهة إلى موزمبيق مثلا بدلا من إثيوبيا ، وتمكنت من عبور أجواء أقطار مختلفة منها يوغسلافيا وباكستان والسودان والمملكة العربية السعودية ومصر وإيران واليونان وتركيا ، بعد الحصول على الإذن اللازم على أساس أنها طائرات مدنية ، وفي وقت لاحق قامت كل من باكستان وإيران ومصر بمنع الطائرات السوفييتية من عبور أجوائها ، فيما سمحت تركيا للطائرات السوفييتية بالهبوط والإقلاع من مطاراتها دون أن تمارس حقها في التفتيش وذلك لاعتمادها على بلغاريا في تسهيل الطيران التركي إلى غرب أوربا ، فيما احتجت يوغسلافيا عدة مرات على عبور الطائرات السوفييتية من غير إذن ، وتزودت الطائرات بالوقود من مطارات ليبيا والعراق واليمن الجنوبي ، ولكن العراق سرعان ما منعها تعاطفا مع الصوماليين ، في حين قامت ليبيا واليمن الجنوبي بتزويد إثيوبيا بأعداد من المدرعات والأسلحة فضلا عن مشاركة بعض قوات اليمن الجنوبي في القتال إلى جانب القوات الإثيوبية [٨٠].

وقام السوفييت بإنزال بعض المعدات العسكرية في ميناء عدن وتم نقلها من هناك بحرا إلى ميناء عصب الإثيوبي ، أما بقية المعدات فقد تم تسليمها في مطار أديس أبابا ، وتم استخدام ليبيا لتخزين بعض الأسلحة ، وساعد الحوض الجاف الذي جرى نقله من ميناء بربرة إلى عصب كثيرا في تفريغ الأسلحة هناك ، وما بين تشرين الأول ١٩٧٧ إلى حزيران ١٩٧٨ عبرت أكثر من ٣٥ ناقلة بضائع المضايق التركية وقناة السويس وكانت ترافقها في اغلب الأحيان بوارج حربية [٨١].

بالإضافة إلى ذلك جهزت العربات المصفحة بمجرد وصولها إلى موانئ البحر الأحمر وأرسلت إلى اوغادين عبر ارتريا ، وخلال تلك المدة ازدحم ميناء عصب حتى تعذر على السفن المدنية تفريغ حمولتها حتى تلك التي كانت تحمل القمح إلى المناطق المتأثرة بالجفاف ، ويشار هنا إلى أن ٧٥% من المعدات العسكرية نقلت إلى إثيوبيا بحرا ، وبالإضافة إلى ما تقدم قام الاتحاد السوفييتي بتجهيز القوات الإثيوبية بعدد من طائرات الميغ المقاتلة ، ولكنها لم تكن عاملا حاسما في حرب الأوغادين التي حسمتها معارك الدبابات ، إذ كانت إثيوبيا تمتلك سلاح جوي ممتاز قوامه الطائرات البريطانية والأمريكية ، وقامت طائرات F 5 الأمريكية بالتصدي للطائرات الميغ السوفييتية التابعة لسلاح الجو الصومالي وسيطرت على أجواء المعركة ، في حين تم الاستفادة من الطائرات السوفييتية في تدمير طوابير الدبابات الصومالية ، إذ كانت المعارك أرضية بالأساس [٨٢].

كان جميع تلك الأسلحة مضمنة في اتفاقية أيار \ مايس ، إلا أن بعضها تم إرساله على عجل سابقا لأوانه ، إذ أرسلت الكميات المتفق على إرسالها عام ١٩٧٩ خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٧٨ ، ولم يضع الاتحاد السوفييتي أية قيود على استخدام الأسلحة عدا الشرط التقليدي وهو عدم إرسالها إلى أية دولة أخرى من دون موافقته ، وذكر مسئول إثيوبي كان قريبا من المفاوضات قائلا :

".. لا يوقع السوفييت عادة صفقات الأسلحة إلا بعد الاتفاق على وثائق سياسية معينة من بينها إعلان الصداقة ، ورغم اعتراض السوفييت فقد أصر الجانب الإثيوبي على تضمين فقرة عدم الانحياز ،.. لقد كانت شروط الدفع مجحفة من وجهة نظرنا ولا سيما قيمة تحويل الروبل وفترة السماح ، كما أن السوفييت زعموا أن طائرات الميغ كانت بنصف الثمن ، إلا أن ذلك كان زعما لا معنى له "[٨٣].

ومن تشرين الثاني ١٩٧٧ وحتى آذار عام ١٩٧٨ توافد على إثيوبيا عدد كبير من المقاتلين والطيارين والخبراء العسكريين الكوبيين ، وتقدر مصادر الاستخبارات الأمريكية عدد الخبراء والمقاتلين من كوبا بخمسة عشر ألف خبير

ومقاتل [٨٤]، فيما قدرت الصادر ذاتها عدد الخبراء السوفييت بألف وخمسمائة خبير في مجالات التكنولوجيا العسكرية ، وكان الكوبيون في البداية ينقلون من الاتحاد السوفييتي ، ومن هناك إلى إثيوبيا ومن ثم يزودون بالمهام العسكرية التي كانت اغلبها قتالية على الجبهة ، واتخذ السوفييت خطوة فريدة من نوعها بإرسال اثنين من كبار قادة الجيش السوفييتي هما الجنرال فاسيلي بتروف وكان في السابق نائب القائد العام للقوات الأرضية السوفييتية ، والآخر هو الجنرال جريجوري باريسوف وشكل وصوله إلى إثيوبيا صدمة كبيرة للحكومة الصومالية إذ انه كان في السابق مسؤولا عن تنسيق العون العسكري ، و بالتالي كان مطلعا بشكل كامل على كل ما يتعلق بتفاصيل القوات المسلحة الصومالية [٨٥].

خامسا : نتائج الحرب وردة الفعل الأمريكية :

لقد مكنت المساعدات العسكرية السوفييتية الضخمة ومشاركة جنرالاتها والقوات الكوبية في الصراع القائم بين الصومال وإثيوبيا لصالح الأخيرة من تغيير مسار الحرب والسيطرة عليها ، وهو أمر لم يحدث في السابق ، إذ تمكنت القوات الإثيوبية من تحقيق الانتصار وقلب معطيات الحرب ونتائجها ووقف القوات الصومالية على مشارف مدينة هرر في كانون الأول ١٩٧٧ ، وفي أواخر الشهر نفسه انتهت الحرب الميدانية ، إلا أن القوات الإثيوبية واصلت القصف الجوي للمدن الحدودية شمال الصومال ، وقامت القوات الإثيوبية بهجوم مضاد على هرر في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٨ دحرت خلاله القوات الصومالية وبدأت بالتقدم من أربعة محاور من هرر ودرداوة باتجاه جيجيقا وعلى طول خط السكة الحديد باتجاه جيبوتي [٨٦]، وفي أوائل شباط فبراير من العام نفسه أعلنت الحكومة الصومالية التعبئة العامة لمواجهة " . غزو القوات السوفييتية والكوبية المشتركة .." ، وأعلنت رسميا دخول قواتها النظامية الحرب ، وفي منتصف شباط عبرت بعض القوات الإثيوبية جبال البحر الأحمر بين جيجيقا والحدود الصومالية ، بينما قامت طائرات الهليكوبتر السوفييتية بنقل الدبابات خلف الجبال شمال جيجيقا حيث مكنت تلك المناورة القوات الإثيوبية من تهديد مؤخرة الجيش الصومالي .[٨٧]

كانت معركة جيجيقا هي الفاصلة في أواخر شباط ١٩٧٨ حيث تكبدت القوات الصومالية خسائر فادحة من بينها تحطم فرقة مدرعة بأكملها ، وفيها كان الطيارون الكوبيون هم الذين حطموا طابور الدبابات الصومالية ، وضربوا مؤخرة الجيش الصومالي وكسروا شوكة التقدم الصومالي ، واسهم الخبراء السوفييت في أعمال مختلفة تتعلق بالمجهود الحربي بما في ذلك إنشاء وتجهيز المطارات ، وفي مطلع آذار ١٩٧٨ انهار الجيش الصومالي وبدأ عملية تراجع شاملة نتيجة الدعم السوفييتي – الكوبي ولطول خط الإمدادات الصومالي ، ففي الخامس من آذار سقطت المدينة بأيدي الإثيوبيين وتراجعت القوات الصومالية إلى داخل حدودها ، وخلال أسبوع أعلنت إثيوبيا استعادة كامل إقليم اوغادين باستثناء مدينة كيلافو ومدينة مستحيل [٨٨].

وقبيل انتهاء الحرب بأيام قليلة حاول الاتحاد السوفييتي العودة إلى الصومال ، ففي الثامن والعشرين من شباط ١٩٧٨ وبينما صار واضحا أن الصوماليين سيتعرضون للهزيمة ، اجتمع الرئيس سياد بري بالرئيس الليبي معمر ألقذافي في طرابلس ، وفي هذا الاجتماع عرض الرئيس الليبي خطة سوفييتية لتحقيق السلام في القرن الإفريقي ، ووفقا لما أعلن حينها فان الخطة تضمنت نقاط عديدة من بينها أن تنسحب الصومال من الأوغادين ، وتؤكد احترامها للحدود الإثيوبية المعترف بها دوليا ، وان تتخلى عن مطالبها في جيبوتي وكينيا ، وان تعيد التسهيلات الممنوحة للاتحاد السوفييتي ، وتعمل على الوصول إلى تسويات سياسية مع إثيوبيا واليمن الجنوبي ، وفي مقابل ذلك تتلقى الصومال وعدا بمنح الصوماليين في الأوغادين حكما ذاتيا ، مع استنناف الدعم العسكري السوفييتي ، ولم يقبل سياد بري الخطة السوفييتية التي كانت تؤكد رغبة السوفييت الملحة ببسط نفوذهم على كامل حوض البحر الأحمر ، والمهم انه في التاسع من آذار \ مارس ١٩٧٨ أعلن الرئيس سياد بري عن سحب كل القوات الصومالية من إقليم الأوغادين ، وبذلك وضعت الحرب أوزارها عمليا [٨٩].

وينبغي هنا أن نطرح تساؤلات هامة حول ردة الفعل الأمريكي من الأحداث والدور السوفييتي فيها وهو لماذا لم يظهر موقفا أو دورا أمريكيا في الأحداث بمستوى الدور السوفييتي ؟ وهل كانت الساحة خالية أمام التحرك السوفييتي بدون إثارة حفيظة الأمريكيين ؟ ولماذا وقفت الولايات المتحدة موقفا سلبيا من أزمة عدت من اخطر الأزمات وأهمها تأثيرا على ميزان القوى الدولي ولم تحرك ساكنا أمام التغلغل السوفييتي وتدافع عن مصالحها ومصالح الغرب الإستراتيجية؟ وما هو تأثير الأحداث على العلاقات الأمريكية السوفييتية؟

وفي الواقع أثار الموقف الأمريكي من الأحداث كثيرا من التساؤلات ، وأحاطت به الكثير من علامات الاستفهام ، وتعددت المحاولات وكثرت الاجتهادات ابتغاء فهم ردة الفعل الأمريكية وتفسيرها في أو وضعها في سياق منطقي في ضوء القوانين التي حكمت حركة صراع القوتين الكبريين والمعايير التي فرضتها عملية التوازن بين هذه القوى .

لقد كانت الصومال حتى وقت قريب من الأحداث توصف بأنها قاعدة سوفييتية وإثيوبيا قاعدة أمريكية ، ولكن سرعان ما طرا تحول مفاجئ فأصبحت إثيوبيا دولة شيوعية والصومال طردت السوفييت خارج البلاد وسعت إلى الغرب طلبا للعون والمساعدة ، هذا ولم تقم الولايات المتحدة ببذل أي محاولة للبقاء في إثيوبيا أو العودة إليها ، ما يشير إلى أن السياسة الأمريكية في إثيوبيا هي التي دفعت قادتها إلى سلوك الاتجاه نحو الاتحاد السوفييتي ، ومن ثم رحبت الولايات المتحدة بطرد الخبراء السوفييت من الصومال ، إلا أنها لم تحرك ساكنا ولم تعر مطالب الصومال أذنا صاغية أو أدنى قدر من الاهتمام [٩٠].

وعلى الرغم من أن هناك بعض التحركات الأمريكية لوقف تداعيات الحرب تمثلت دلائلها في تصريحات الرئيس الأمريكي جيمي كارتر محذرا فيها السوفييت من استمرار تورطهم في إفريقيا وتبعة ذلك على العلاقات الأمريكية – السوفييتية ، ولكن لم تمض فترة وجيزة حتى أعاد وزير خارجيته سايروس فانس ترديد نفس النمط من التصريحات مؤكدا فيها انه لا يجب اعتبار إفريقيا حلبة للتنافس بين

الشرق والغرب ولا ينبغي للأمريكيين أن يحاكوا تصرفات السوفييت ، وان أفضل السبل هو حل المشكلات الإفريقية التي تهيئ المناخ أمام التدخلات الأجنبية ، ولم يذهب وزير الخارجية الأمريكية إلى ابعد من ذلك ما يفيد أن التصرف الأمريكي كان يتسم بالتردد [٩١].

كان لهذا الموقف المتسم باللامبالاة ما يبرره ، إذ بقيت القارة طوال الحقبة السابقة بمنأى عن صراعات القوتين الكبريين بسبب اتفاقهما المسبق على استبعادها من مجال التنافس بينهما ، ولكن الأحداث التي طرأت عليها منذ بداية عقد السبعينات جعل من الصعوبة بمكان ألا تفرض القارة السوداء نفسها على الاهتمام العالمي ، ومع ذلك بقي الساسة الأمريكيون لا يولون الأحداث الإفريقية اهتماما كاملا ، لان انفجار تلك الأحداث تلا الهزيمة الأمريكية المريرة في فيتنام وما صاحبها من سيادة النفور العام من خوض أية تجربة مريرة مشابهة في القارة السوداء تؤدي إلى تكرار المأساة [٩٢].

وعلى الرغم من أن تلك الأحداث التي أدت إلى إبراز التقدم السوفييتي أقلقت الغرب كما أقلقت الولايات المتحدة بطبيعة الحال ، ولكنها بقيت تترجم هذا القلق إلى موقف محدد وفعال وهو عدم مقابلة التحركات السوفييتية بأية استعدادات من الجانب الأمريكي لمواجهتها واستمرت بالتحفظ مما أدى إلى فشل السياسة الأمريكية في اتخاذ موقف فعال في منطقة القرن الإفريقي ، وكانت النتيجة أن جاء التغلغل السوفييتي دون رد مناسب من الولايات المتحدة فأتاحت بذلك الفرصة أمام السيطرة السوفييتية لتصول وتجول في منطقة القرن الإفريقي. وتجدر الملاحظة انه على الرغم من بعض التوتر الذي ساد العلاقات السوفييتية – الأمريكية خلال فترة النزاع ، فان العلاقات سرعان ما عادت إلى طبيعتها بمجرد أن وضعت الحرب أوزارها [٩٣].

والمهم أن فشل الجهود السلمية لحل مشكلة الأوغادين تسبب في بدء مرحلة جديدة من الصراع بين الدولتين بعد انتهاء الحرب أُطلق عليها "مرحلة احتواء العناصر المعادية". فقد احتوت إثيوبيا، الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال ، وهي الجبهة التي شُكلت تحت رئاسة الجنرال "عبدالله يوسف"، من قبيلة الميجرتين ، ودعمت إثيوبيا الجبهة بالسلاح والتدريب واعتدت الجبهة في أواخر عام ١٩٧٩م على القرى الحدودية الصومالية، ولكنها فشلت وارتدت إلى مسافة ٤٠ كم، داخل الحدود الإثيوبية، وفي شهر تموز \ يوليو ١٩٨٠م، شن لواء مشاة صومالي، بقيادة الجنرال" عمر حاج محمد" رئيس أركان حرب الجيش الصومالي هجوماً على منطقة تمركز الجبهة، داخل الحدود الإثيوبية وأنزل بها خسائر جسيمة [٩٤].

في عام ١٩٨١م حدث تمرد في الإقليم الشمالي للصومال، نتيجة اعتقال بعض المثقفين، الرئيسيين من أبناء الإقليم، مثل، "إسماعيل أبو بكر" النائب الثالث لرئيس الجمهورية. أسفر ذلك عن مهاجمة الحكومة المركزية الإقليم براً وجواً، مما أدى إلى هروب عدد كبير من الإقليم إلى إثيوبيا، وتشكيلهم الحركة الوطنية الصومالية وسمحت إثيوبيا للجبهة بالعمل عبر أراضيها [٩٥].

من جانبه احتضن الصومال الحزب الشعبي الثوري الإثيوبي ، وهو حزب سري، وكذلك جبهة تحرير الأورومو، فضلاً عن تقديمه الدعم المادي والمعنوي، لجبهات التحرير الإريترية، نتيجة لتدهور الموقف داخل الصومال، في كلا الإقليمين الشمالي والجنوبي، ونتيجة لتعدد القبائل واختلاف أهدافها ومصالحها، شكلت القبائل جبهات تحرير أو فصائل، كما يُطلق أحياناً عليها، ونشبت حرب بين الفصائل والحكومة، أدت إلى انهيار نظام حكم الرئيس محمد سياد بري عام ١٩٩١ وانهيار الدولة ، وبسقوط الحكومة نشبت الحرب الأهلية في الإقليم الجنوبي للاستيلاء على السلطة. وأعلن الإقليم الشمالي استقلاله تحت مسمى جمهورية أرض الصومال [٩٦].

## الخاتمة

تابعت مباحث وأقسام هذه الدراسة عوامل وأسباب النزاع الصومالي – الإثيوبي حول إقليم اوغادين ، كما عرضت جذوره الاجتماعية والسياسية وتطوراته التاريخية حتى اندلاعه بشكل عنيف وغير مسبوق بين عامي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ، ومن ثم أسباب وعوامل الموقف السوفييتي وأبعاده وأهدافه ، وفي الواقع مثل هذا النزاع صداما بين قوميتين مختلفتين ، فعلى نقيض الدول الإفريقية الأخرى تمسكت كل من إثيوبيا والصومال بجذور قومية تمتد إلى مرحلة ما قبل الاستقلال ، فالقومية الإثيوبية نشأت بطبيعة سياسية استمدت فكرتها من أسطورة ( الإمبراطورية الإثيوبية ) اعرق الدول استقلالا في القارة السوداء ، بينما اعتمدت القومية الصومالية على فكرة ( تجانس الشعب الصومالي ) .

لقد أشعلت الصومال نار الخلاف بسبب تعارض الحدود الإدارية التي رسمها الاستعمار مع طموحاتها القومية ، فالشعب الصومالي من وجهة نظر حكومته شعب مسلم له لغته الخاصة وشخصيته العريقة ، كما تمتع بحس تقليدي بالاستقلال ، ومن مجموع سكانه البالغين أربعة ملايين نسمة ، عاش مليون صومالي خارج حدود الصومال الرسمية ، ولذا كان لا بد من سبيل لإنهاء هذا الوضع الشاذ ، ولم يكن غير العمل العسكري متاحا لتحقيق وحدة الشعب الصومالي واستعادة ( الأرض المفقودة ) وهو الشعار الذي طالما رددته القيادات الصومالية المتعاقبة .

وعلى الرغم من ذلك افتقرت الصومال للبنيات الأساسية في مجال الاتصال التي تساعد على تحقيق التكامل القومي ، كما أن فيها العديد من الخلافات القبلية التي أثرت سلبا على الوحدة القومية وتسببت في فشل تحقيقها ، ولعل مشكلة الصومال الرئيسة هي أن القومية الصومالية لم تتطور إلى أشكال سياسية تساعد على بناء ( الأمة- الدولة ) بطريقة حديثة .

وبالمقابل فان المشروع القومي الإثيوبي لم يعتمد كما في الصومال على أسس ثقافية وعرقية وإنما على وحدة التراب ، وعلى التطور المبكر للدولة ، فكما هو الحال في المجتمعات الزراعية التي استقرت حول مصادر المياه الدائمة عبر التاريخ ، فان سكان الهضبة الإثيوبية استطاعوا عبر التاريخ تطوير شخصيتهم الثقافية وتدعيمها بلغة مكتوبة وبتقاليد ارستقراطية وملكية ، وبالإضافة إلى ذلك فان كفاح إثيوبيا للحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها

أبان سنوات الاحتلال الايطالي في ثلاثينيات القرن المنصرم ، وخلال فترة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ ، أسهم في بروز رابطة قوية من القومية السياسية .
وفي النهاية فان نزاعا قانونيا حول الحدود التي اقرها المستعمرون ظل على الدوام معلقا بدون إجابة حاسمة، وظل هذا النزاع المركب مصدر احتكاكات وتصادمات على طول الحدود بينهما منذ عام ١٩٦٠ حتى تطور إلى حرب بين الدولتين عام ١٩٧٧ كما رأينا سلفا.
كان ذلك النزاع بمثابة العامل الرئيسي الذي أدى إلى دخول الاتحاد السوفييتي بقوة إلى منطقة القرن الإفريقي ، إذ استغل الاتحاد السوفييتي طموحات الصومال القومية ، واعتمادها عليه عسكريا فانشأ طوال الستينات والسبعينات وجودا ضخما في الصومال لا يفوقه إلا وجوده في مصر ، وحين انتكست العلاقات الإثيوبية – الأمريكية بعد عام ١٩٧٤ ، حاول الاتحاد السوفييتي استغلال النزاع في استمالة الطرف الآخر أيضا ، وساعده على ذلك الاتجاه الاشتراكي للمجلس الإداري الحاكم في إثيوبيا ( الدرغ ) ، والموقف الواضح لمنظمة الوحدة الإفريقية بضرورة احترام الحدود الموروثة في إفريقيا .
ومن الجدير بالذكر انه يمكن القول أن أهم العوامل المباشرة للصراع في القرن الإفريقي الذي لم تشهد القارة مثيلا له في السابق هو تدفق السلاح السوفييتي على هذه القارة التي كانت طوال الفترة السابقة اقل القارات تسليحا ، أما في السبعينيات أصبحت دول القارة الإفريقية تتلقى حوالي نصف كميات الأسلحة التي أرسلها الاتحاد السوفييتي إلى دول العالم الثالث ، ومهما يكن من أبعاد الخلاف الصومالي – الإثيوبي حول إقليم اوغادين ، فان تحول تلك المشكلة السياسية إلى حرب مستعرة وصراع دموي بين الدولتين إنما وقعت تبعاته على الاتحاد السوفييتي الذي ظل يمد الصومال بالسلاح حتى أصبح لديها أقوى سلاح طيران في القارة الإفريقية وذلك بهدف خلق قوة مؤثرة تستطيع التدخل لصالحه في حال حدوث تطورات غير مرغوب فيها في إثيوبيا بسبب الأوضاع الداخلية المضطربة في هذه الدولة .
وحينما قادت التطورات الداخلية الإثيوبية إلى حدوث تبدل ايجابي في القيادة السياسية لصالح الاتحاد السوفييتي على اعتبار سياسة التقارب مع المعسكر الاشتراكي التي انتهجها الدرغ الحاكم ، راجعت القيادة السوفييتية حساباتها في المنطقة ووجدت أن إثيوبيا تمثل جبهة جديدة ذات ثقل سياسي خاص ووضع استراتيجي متميز ، وان القاعدة السوفييتية في بربرة ستكون عديمة الفائدة إذا كان لدى الولايات المتحدة النية والإصرار على إقامة ميزان قوى جديد في منطقة المحيط الهندي ، كما أدرك الاتحاد السوفييتي أن تصميم الصومال على إشعال حرب الأوغادين سيؤلب عليها جميع الدول الإفريقية التي عدت الحدود الإقليمية أمرا مقدسا لا يمكن المساس به .
لم يواجه التدخل السوفييتي – الكوبي أي اعتراض ، وللمرة الأولى قام الاتحاد السوفييتي بإرسال عدد من الضباط من بينهم اثنان برتبة جنرال للمشاركة في تخطيط وإدارة الحرب ، كما كانت المرة الأولى التي يقوم السوفييت فيها السوفييت بعملية عسكرية ضخمة خارج نطاق أوربا الشرقية من غير أن تواجههم قوة كبرى أخرى عسكريا ، ولا يعني هذا أن التدخل العسكري كان غير محفوف بالمخاطر ، إذ أن الاتحاد السوفييتي كرس خمسة عشر عاما لبناء نظام موال له في الصومال ، وباختياره مساندة إثيوبيا كان يعرض كل هذه المكاسب للضياع وهو ما حدث بالفعل ، كما انه بمساندته النظام الإثيوبي كان يغامر بان يصبح في صف نظام غير مستقر وغير محبوب وغير قادر على إدارة الحرب وعاجز عن توحيد الأمة .
وبالنتيجة حقق السوفييت تفوقا وانتصارا على الولايات المتحدة التي وقفت موقف المحايد من النزاع الصومالي – الإثيوبي ، فأصيبت الصومال بخيبة أمل كبيرة ، إذ كانت الحكومة الصومالية تعتقد أن القطيعة مع الاتحاد السوفييتي ، ستجعل الغرب يسارع إلى تأييدها ، إلا أن الولايات المتحدة لم تكن في وضع يمكنها من مساعدة دولة كانت تعد العدة لانتهاك احد المبادئ شبه المقدسة لمنظمة الوحدة الإفريقية ، كما أنها لم تتخذ موقفا حازما في إدانة الصومال وذلك ردا على موقف إثيوبيا منها وارتمائها في أحضان السوفييت .
وتبقى كلمة أخيرة بالنسبة للدور الكوبي إذ لا يمكن عزل هذا الدور عن المخططات الإستراتيجية السوفييتية ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال القول أن كوبا كانت تتصرف على وفق قدر من الاستقلالية ، إذ كانت هناك حاجة ماسة لسرعة نقل القوات العسكرية إلى الميدان لمساندة إثيوبيا ، وطبقا لقواعد إدارة الصراع في الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ، لم يكن من الملائم نقل قوات سوفييتية أو أية قوات أخرى من دول أوربا الشرقية الأعضاء في حلف وارشو ، وهكذا توفر في كوبا خصائص وميزات حدت بالقيادة السوفييتية اختيارها للقيام بدور الحفاظ على مصالحها في القرن الإفريقي ، فهي من وجهة نظر الاتحاد السوفييتي دولة صغيرة لا يمكن الادعاء أن لها أطماع توسعية في أية بقعة من العالم ، كما أن كوبا نفسها تسعى أكثر من غيرها لتقديم مثل هذا العون الذي يعد ترجمة دقيقة لموقف قادتها من دول العالم الثالث ، وموقفهم من السيطرة الأمريكية في العالم بعد تجربة كوبا مع المخطط الاستعماري الأمريكي ، والاهم من ذلك أن القوات الكوبية قدمت لأداء دورها استنادا إلى طلب رسمي من حكومة شرعية قائمة في دولة مستقلة هي إثيوبيا ، وهو امتداد لدور كوبا في إفريقيا منذ عام ١٩٥٩ في صفوف حركات التحرر الإفريقية ، وهو الدور الذي لم تنتقده الولايات المتحدة في الماضي .

هوامش البحث :

---

[١] القرن الإفريقي : هو ذلك الرأس النائي من اليابسة الناطح البحر على شكل قرن يشق الماء شطرين: الشمالي منه هو البحر الأحمر والجنوبي منه هو المحيط الهندي. وعليه فإن القرن الإفريقي من الناحية الجغرافية يشمل إثيوبيا والصومال وجيبوتي. بيد أن بعض الجغرافيين وسع الرقعة التي يشملها هذا القرن لتضم كينيا والسودان. بل الأكثر من ذلك أنه في عام ١٩٨١م قام وزير الدولة الفرنسي للشؤون الخارجية آنذاك (أوليفيه ستيرن)، بتوجيه الدعوة إلى كل

من السعودية واليمن إضافة إلى دول القرن الإفريقي لحضور مؤتمر إقليمي يهدف إلى حل مشكلات المنطقة. يعني ذلك أن الدلالة السياسية لمصطلح القرن الإفريقي تتعدى حدود الدلالة الجغرافية حتى في معناها الواسع. وربما يعزى ذلك ولو جزئياً إلى أن هذه المنطقة تقع داخل الإقليم الذي أضحى يعرف باسم «قوس الأزمة» والذي يضم القرن الإفريقي وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج .فرد هاليداي ، السياسة السوفييتية في قوس الأزمة ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ١٤ ؛ صلاح الدين حافظ ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص٥ ؛ جودة حسنين جودة ، قارة إفريقيا : دراسة في الجغرافيا الإقليمية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص ٧٦

[٢] حمدي السيد سالم ، الصومال : قديما وحديثا ، الجزء الثاني ، وزارة الاستعلامات الصومالية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٣٣

[٣] احمد سويلم العمري ، العرب والإفريقيون ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ١٧٧ – ١٧٩ ؛ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، العلاقات العربية – الإفريقية ، تونس ، ١٩٨٧ ، ص ٩٨ – ١٠١ . ؛ الفت التهامي ، الجذور الاجتماعية للصراع في القرن الإفريقي ، السياسة الدولية ، مجلة ، القاهرة ، عدد ٥٢ ، نسيان ابريل ، ١٩٧٩ ، ص ١٥ .

[٤] I. M . Lewis , A Modern History Of Somalia , London , 1980 , P.121 – 122

[٥] قبيلة الهوية : وهي اكبر القبائل الصومالية وتتوطن في الإقليم الأوسط من البلاد ، وفي العاصمة مقديشو والتخوم المحيطة بها وفي إقليم الحدود الشمالي في كينيا ، وكذلك في إقليم الصومال الغربي اوغادين ، ويتوزع أبناء القبيلة إلى الفروع التالية :الهيداب ، وتنقسم بدورها إلى الابجال ، وهبر جدر ، والشيخال حوادلي ، وجحنطي ، ومورسدي .وقد كان لهذه القبيلة دور بارز قبل الاستقلال ، واستمر بعده ، وانضم معظم أفرادها إلى حزب الشباب الصومالي ، ومن ابرز شخصيات هذه القبيلة ادم عبدالله ادم أول رئيس لجمهورية الصومال ١٩٦٠ – ١٩٦٧ ، وكذلك عبدالله عيسى أول وزير خارجية بعد الاستقلال .
د. السعيد إبراهيم بدوي ، الصومال : إفريقيا جنوب الصحراء ، لندن ، ١٩٩٥ ، ص ١١٣ .

[٦] قبيلة الدارود : وهي واحدة من اكبر قبائل الصومال وتنتشر في شمال وشمال شرق البلاد وفي بعض المناطق الوسطى والجنوبية ، ولها وجود في إقليم اوغادين وفي إقليم الحدود الشمالي في كينيا ، وهي تعد المنافس الأكبر لقبيلة الهوية ، وأشهر فروع هذه القبيلة : المريحان ، والاوغادين ، والليلكاس ، والميجرتين ، و الدلبهانتي ، والارسنجلي .وكان لهذه القبيلة دور بارز في مقاومة الاستعمار خلال الفترة ١٩٠٠ – ١٩٢١ ، وبرز منها الزعيم الصومالي عبدالله حسن ، كما تولى احد أبناء القبيلة منصب رئيس الوزراء، ثم منصب رئيس الجمهورية وهو عبدالرشيد شرماركي بين عامي ١٩٦٧ و١٩٦٩ ، وهناك تنافس بين فرعي المريحان والميجرتين . المصدر نفسه ص ١١٤ .

[٧] قبيلة الاسحاق : وهي اكبر قبائل الإقليم الشمالي ( الصومال البريطاني سابقا ) ، ولها وجود في كل من إقليم هود وهو جزء من الصومال الغربي الذي ضم إلى أثيوبيا ، وتضم هذه القبيلة عدة فروع من أهمها : هبراول ، و ارب ، ويونس ، وايذاعل . أصبح لهذه القبيلة دور في توحيد شطري الصومال وإقامة الجمهورية في تموز \ يوليو عام ١٩٦٠ ، ومن ابرز شخصيات هذه القبيلة محمد إبراهيم عجال رئيس وزراء الصومال للفترة ١٩٦٧ – ١٩٦٩ . المصدر نفسه ، ص ١١٧ – ١١٨

[٨] قبيلة الرحنوين : تنتشر في المناطق الواقعة بين نهري جوبا وشبيلي ، وتعد هذه المنطقة من أخصب أراضي الصومال ، وتتوزع هذه القبيلة على عدة فروع أهمها دجل ومريفل ، وهناك قبائل أخرى اقل أهمية من القبائل السابقة مثل قبيلة الدير في شمال وجنوب الصومال ، وقبيلة البانتو وهي قبيلة زنجية الأصل تقطن وادي نهر جوبا وشبيلي . المصدر نفسه ص ١٢٠ .

٩ جلال يحيى ونصر مهنا ، مشكلة القرن الإفريقي وقضية شعب الصومال ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٢١١ – ٢٢٠ ؛ عبد العزيز المهنا ، الصومال بين حياتين ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٢ ، ص ١٥٨ – ١٦٠ .

١٠ صلاح الدين حافظ ، المصدر السابق ، ص ٦٢ – ٦٤ .

١١ عبدالله جوامع ، أساس مشكلة القرن الإفريقي ، مقديشيو ، ١٩٧٨ ، ص ٤٤ – ٤٥ . ؛ جلال يحيى ونصر مهنا ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥ .

١٢ عبدالله جوامع ، المصدر نفسه ، ص ٧٠ ؛ I. M . Lewis , Op. Cit , P. 223 .

[١٣] I. M . Lewis , Op. Cit , P. 223 . ؛ الفت التهامي ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

[١٤] محمد عبد الغني سعودي ، قضايا افريقية ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ٢٣٠ – ٢٣١ .

[١٥] عبد العزيز المهنا ، المصدر السابق ، ص ١٧١ – ١٧٣ . ؛ الفت التهامي ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

[١٦] بروس بورتر ، أنياب الكرملين ، دور السوفيات في حروب العالم الثالث ، ترجمة : الفاتح ألتيجاني ، لندن ، ١٩٨٥ ، ص ١٧١ .

[١٧] المصدر نفسه ، ص ١٧٢ .

[١٨] وزارة الاستعلامات الصومالية ، أنفدي : مشكلة على الحدود تزرعها بريطانيا بين كينيا والصومال ، القاهرة ، سجل العرب ، دون تاريخ ، ص ٥٥ – ٥٦ .

[١٩] الإمبراطور هيلا سيلاسي : ولد عام ١٨٩١ تسلم العرش عام ١٩١٦ كوصي بمساعدة البريطانيين ، وأصبح ملكا أو ( نجاشي ) عام ١٩٢٨ ثم أعلن إمبراطورا عام ١٩٣٠ ، أرغمته القوات الايطالية على مغادرة الحبشة عام ١٩٣٦ بعد سقوط أديس أبابا بأيديها فذهب إلى السودان حيث نظم القوات التي ساعدته على هزيمة الايطاليين واسترداد العرش أثناء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤١ ، انتهج سياسة موالية للغرب والولايات المتحدة في الخارج ومعادية للحريات الديمقراطية في الداخل ، كما قاد حملة قمع دموية ضد شعب اريتريا ، أطيح به في انقلاب عسكري عام ١٩٧٤ وفرضت عليه الإقامة

الجبرية في قصره وتوفي في ظروف غامضة عام ١٩٧٥ . عبدالوهاب ألكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، الجزء الخامس ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٤١ .

[٢٠] وزارة الاستعلامات الصومالية ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

[٢١] المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

[٢٢] بطرس غالي ، الخلاف الصومالي – الإثيوبي – الكيني ، الساسة الدولية ، مجلة ، ( القاهرة ) ، مؤسسة الأهرام ، عدد ١٩ ، كانون الثاني \ يناير ١٩٧٠ ، ص ٣٦ -٣٧ . ؛ علي احمد نور ، النزاع الصومالي – الإثيوبي ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، دون تاريخ ، ص ٩٤ – ٩٥ .

[٢٣] Lefort Rene , Ethiopie :La revolution Hcretiq Maspero , Paris , 1981 , P 111- 112

[٢٤] عبدالملك عودة ، الصومال والتفاهم العربي – الإثيوبي ، الأهرام الاقتصادي ، صحيفة ، عدد ٢٢٦ ، بتاريخ ٢٠ \ ١٢ \ ١٩٩٦ .

[٢٥] بطرس غالي ، المصدر السابق ، ص ٩٦ . علي صبح ، النزاعات الإقليمية في نصف قرن : ١٩٤٥ – ١٩٩٥ ، بيروت ١٩٩٨ ، ٢٣١ – ٢٣٢ .

[٢٦] احمد برخت ماح ، وثائق عن الصومال والحبشة وارتريا ، الطوبجي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١١٧ – ١٢٠ ؛ عبدالله جوامع ، المصدر السابق ، ص ٧٢ – ٧٥ .

[٢٧] احمد برخت ماح ، المصدر نفسه ، ص ١٢٢ .

[٢٨] مجدي حماد ، الحرب والسلام في القرن الإفريقي ، السياسة الدولية ، مجلة ، القاهرة ، عدد ٤٥ ، تموز \ يوليو ١٩٧٨ ، ص ٦٥ . علي صبح ، المصدر السابق ، ٢٣٢ .

[٢٩] احمد برخت ماح ، المصدر السابق ، ص ٨١ . ؛ عبدالرحمن إسماعيل ألصالحي ، التدخل الأجنبي في القرن الإفريقي ، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٣ .

[٣٠] جلال يحيى ونصر مهنا ، المصدر السابق ، ص ٦٥ . ؛ عبدالرحمن إسماعيل ألصالحي ، المصدر السابق ، ص ١٥

[٣١] انخفض حجم تصدير الموز الصومالي إلى أوربا إلى ٨٤ ألف طن عام ١٩٦٧ بعد أن كان ٩٤ ألف طن في العام السابق ١٩٦٦ ، عراقي عبدالعزيز الشربيني ، الملامح والمشكلات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الصومال ، مركز الدراسات الإفريقية ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٤٩ .

[٣٢] عبدالملك عودة ، الصومال والتفاهم العربي – الإثيوبي ، المصدر السابق .

[٣٣] محمد سياد بري : ولد في السادس من تشرين الأول \ أكتوبر ١٩١٩ ، قاد انقلابا عسكريا تولى على إثره الحكم في الصومال وكان حينها قائدا للجيش ، وامتد حكمه حتى عام ١٩٩١ ، تميز عهده بالديكتاتورية الفردية وحكم الحزب الواحد الذي أسسه وهو الحزب الثوري الاشتراكي الصومالي ، واجه العيد من الانقلابات وحركات التمرد في العديد من أنحاء البلاد خاصة في شرقها وفي الشمال الغربي من الصومال انتهت بعد قمعها بدموية وعنف ، انهار حكمه عام ١٩٩١ بعد انقلاب عسكري قاده الجنرال محمد فرح عيديد ، فهرب إلى نيجيريا وبقي منفيا فيها حتى وفاته عام ١٩٩٦ . موسوعة ويكبيديا الحرة ، ينظر موقعها على الانترنت :
WWW .Wikipidia . Com .

[٣٤] فرد هاليداي ، المصدر السابق ، ص ٢٠ – ٢١ ؛ Jan Fagner , The U.S.S.R & The Arab The Ideological Dimension , London , 1973 , P. 243.

[٣٥] Milton Covner , Soviet Aid To Developing Countries , Cited In : Jan Strong : The Soviet Union Under Brezhnev & Kosygin , New York , 1976 , P 199 – 200 .

[٣٦] الدرغ : تعود أصول الدرغ وهي كلمة امهرية معناها اللجنة ، إلى مجموعة من الضباط من حامية أديس أبابا غير معروفين توحدوا في المطالبة برواتب وشروط معيشة أفضل ، ونظموا أنفسهم في حركة سرية عام ١٩٦٩ ، وكان عددهم ١٢٠ ضابطا من الرتب الدنيا بزعامة أمان عندوم .
Lefort Rene , Ethiopie :La revolution Hcretiq Maspero ,Op , Cit ,P.133 .

[٣٧] عبدالملك عودة،" نهاية النظام الإمبراطوري في إثيوبيا"، السياسية الدولية، عدد ١٨ ، أيار \مايس،١٩٧٤ . ؛
Lefort Rene , Ibid ,P. 135 .

[٣٨] بروس بورتر ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

[٣٩] عبدالملك عودة، الثورة في إثيوبيا إلى أين"، رسالة أفريقيا، مجلة ، العدد العاشر، السنة الثالثة، القاهرة، ١٥ أكتوبر ١٩٧٥.

[٤٠] . محمود توفيق محمود،" أمن البحر الأحمر في الإستراتيجية الدولية، السياسة الدولية، العدد الرقم ٤٥، ، تموز \ يوليه ١٩٧٩ . ص ٦٤ .

[٤١] لاري باومن ، أيان كلارك ، المحيط الهندي في السياسات الدولية ، ترجمة : مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٨٠ – ١٨٥ .

[٤٢] عبد الرحمن إسماعيل ألصالحي ، المصدر السابق ، ص ١٩ .

[٤٣] وزارة الإعلام المصرية ، ملف معلومات عن إثيوبيا ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٢٧ .

[٤٤] منغستو هيلا مريام : ولد عام ١٩٣٧ في أديس أبابا ينتمي إلى قبيلة الأمهرة إحدى اكبر القبائل الزنجية في إثيوبيا ، تلقى تعليمه في العاصمة ودخل أكاديمية هوليا العسكرية إحدى اكبر اكاديمتين عسكريتين في البلاد ، كما درس التكنولوجيا العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية

، ابرز ضباط الدرغ ، حكم البلاد بين عامي ١٩٧٧ – ١٩٩١ ، اشرف على ما يسمى الإرهاب الأحمر بين عامي ١٩٧٧ – ١٩٧٨ حيث واجه حكمه اخطر حركات التمرد وخاصة في إقليم ارتريا قمعها بشدة وراح ضحيته الآلاف من أبناء الإقليم ، كما قاد حملة دموية ضد الحزب الشعبي الإثيوبي المعارض ، وتعرضت البلاد خلال عهده إلى العديد من المجاعات أبرزها مجاعة عام ١٩٨٣ ، انهار حكمه عام ١٩٩١ وفر إلى زمبابوي ، وبقي منفيا فيها لحد ألان ، وفي عام ١٩٩٦ ، صدر ضده حكم قضائي إثيوبي بالإعدام غيابيا بتهمة ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية ، إلا أن زمبابوي رفضت تسليمه إلى بلاده لكونه لاجئا سياسيا . موسوعة ويكبيديا الحرة ، ينظر موقعها على الانترنت : WWW .Wikipidia . Com .

[٤٥] Lefort Rene , Ethiopie :La revolution Hcretiq Maspero ,Op , Cit ,P.133 . ؛ وزارة الإعلام المصرية ، ملف معلومات عن إثيوبيا ، الصدر السابق ، ص ٣٠ .

[٤٦] علي أحمد نور ، المصدر السابق ، ص ٩٨ ؛ فرد هاليداي ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

[٤٧] علي احمد نور ، المصدر نفسه ، ص ٩٩ ؛ نبيه الأصفهاني ، يوميات الصراع الصومالي – الإثيوبي ، الساسة الدولية ، عدد 45 ، تموز ، يوليو ، ١٩٧٩ ، ص ١١ .

[٤٨] علي أحمد نور ، المصدر السابق ، ص ٩٩ ؛ نبيه الأصفهاني ، المصدر السابق ، ١٢ .

[٤٩] لاري باومن ، أيان كلارك ، المصدر السابق ، ص ١٨٥ – ١٨٧ . ؛ مجدي حماد ، الاتحاد السوفييتي ، كوبا والقرن الإفريقي ، السياسة الدولية ، عدد ٤٦ ، أيار \ مايو ، ١٩٧٩ ، ص ٣١ . ؛ بيركت هابتي سيلاسي ، الصراع في القرن الإفريقي ، ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ١٥٥ .

[٥٠] فرد هاليداي ، المصدر السابق ، ص ٥٢ – ٥٣ ؛ بيركت هايتي سيلاسي ، المصدر نفسه ، ص ١٥٧ .

[٥١] اندلعت الحرب الأهلية في انغولا نتيجة انسحاب البرتغال من البلاد بعد احتلال دام لعدة قرون عقب سقوط نظام مارسيلو كايتانو عام ١٩٧٤ ، وحين أعلن المفوض البرتغالي في لواندا في تشرين الثاني \ نوفمبر١٩٧٥ عن استقلال البلاد كانت المعارك فيها مستعرة بين ثلاث حركات سياسية هي الجبهة الشعبية لتحرير انغولا ، والجبهة الوطنية لتحرير انغولا ، والاتحاد الوطني لاستقلال انغولا ، وفي هذه الحرب وقف الاتحاد السوفييتي إلى جانب الجبهة الشعبية لتحرير انغولا لكونها تبنت اتجاها ماركسيا ، وأمدها بالسلاح ، كما شارك بالقتال معها قوات كوبية مكنتها في النهاية من الانتصار والسيطرة على البلاد . بروس بورتر ، المصدر السابق ، ص ١٤٣ وما بعدها .

[٥٢] بروس بورتر ، المصدر نفسه ، ص ١٧٧ ؛ مجدي حماد ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

[٥٣] Milton Covner , Soviet Aid To Developing Countries , P. 200 – 201 .

[٥٤] بروس بورتر ، المصدر السابق ، ص ١٨٢ – ١٨٣ .

[٥٥] كان السبب الذي دعا هيلا سيلاسي للقيام بزيارة الاتحاد السوفييتي هو أن استقلال الصومال كان على الأبواب ، وكان الإمبراطور يدرك احتمالات قيام النزاع حول الأوغادين فأراد كسب اعتراف القيادة السوفييتية بالحدود التي سيتم ترسيمها والتي تجعل الإقليم باقيا تحت السيادة الإثيوبية وهذا ما تم بالفعل . المصدر نفسه ، ص ١٨٤ .

[٥٦] مجدي حماد ، المصدر السابق ، ص ٣٣ ؛ بروس بورتر ، المصدر نفسه ، ص ١٨٥ .

[٥٧] بيركت هابتي سيلاسي ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ – ١٧٠ . ؛ بورتر ، المصدر نفسه ،

[٥٨] David Albright , Africa & International Communism . London , 1980 , P. 333 – 334

[٥٩] Milton Covner , Soviet Aid To Developing Countries , P. 202 – 203 .

[٦٠] مجدي حماد ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

[٦١] ينظر مقابلة صحفية مع الرئيس الصومالي محمد سياد بري ، اليقظة ، ( مجلة ) ، الكويت ، عدد ٤٥ ، ١٥ شباط \ فبراير ، ١٩٨٠ ، ص ٢٠ .

[٦٢] المصدر نفسه .

[٦٣] بروس بورتر ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

[٦٤] فرد هاليداي ، المصدر السابق ، ص ٢٩ ـ٣٠ . ؛ David Albright , Africa & International Communism , Op . Cit , P.330 – 331 .

[٦٥] Jan Fagner , The U.S.S.R & The Arab . Op . Cit , P. 243- 245

[٦٦] بيركت هابتي سيلاسي ، المصدر السابق ، ص ١٨٨ – ١٨٩ . ؛ فرد هاليداي ، المصدر السابق ، ص ٣٤

[٦٧] عبد الرحمن إسماعيل ألصالحي ، المصدر السابق ، ص ١٩ ؛ بروس بورتر ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

[٦٨] , Africa & International Communism , David Albright Op .Cit , P. 332 .

[٦٩] بروس بورتر ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

[٧٠] Jan Fagner , The U.S.S.R & The Arab ., Op . Cit , P. 249 – 250 .

[٧١] Ibid , P 250 .

[٧٢] Ibid , P 251 .

[٧٣] احمد برخت ماح ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ .

[٧٤] نبيه الأصفهاني ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

[٧٥] Jan Fagner , The U.S.S.R & The Arab . Op . Cit , P. 252 .

[٧٦] علي احمد نور ، المصدر السابق ، ص ١٠١ ؛ نبيه الأصفهاني ص ١١٣ .

[٧٧] Jan Fagner , The U.S.S.R & The Arab . Op . Cit , P. 253 .

[٧٨] بروس بورتر ، المصدر السابق ، ص ١٨٢

[٧٩] المصدر نفسه ، ص ١٨٥ .

[٨٠] مجدي حماد ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .
[٨١] Jan Fagner , The U.S.S.R & The Arab . Op . Cit , P. 253 .
[٨٢] مجدي حماد ، المصدر السابق ، ص٣٥ ؛ نبيه الأصفهاني ، المصدر السابق ، ص ١١٤
[٨٣] القبس ، جريدة ، الكويت ، عدد ٦٧١ ، ١٤ نيسان ١٩٧٨ .
[٨٤] ادعت الولايات المتحدة الأمريكية أن طائرات وطيارين من الاتحاد السوفييتي أرسلوا إلى كوبا للمساهمة في عمليات الدفاع الجوي تعويضا عن النقص الحاصل في أعداد المقاتلين الكوبيين بسبب انشغالهم في القتال إلى جانب القوات الإثيوبية ، إلا أن مساعد وزير الدفاع السوفييتي رفض هذا الادعاء . المصدر نفسه .
[٨٥] بروس بورتر ، المصدر السابق ، ص١٧٢ ؛ مجدي حماد ، المصدر السابق ، ص ٣٥
[٨٦] بيركت هابتي سيلاسي ، المصدر السابق ، ص ١٩٢ ؛ عبد الرحمن إسماعيل ألصالحي ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .
[٨٧] علي صبح ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣ ؛ فرد هاليداي ، المصدر السابق ص ٤٠ – ٤١ .
[٨٨] بيركت هابتي سيلاسي ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ .
[٨٩] بروس بورتر ، المصدر السابق ، ص ١٨٤ – ١٨٥ .
[٩٠] David Albright , Africa & International Communism , Op . Cit , P.332 – 333
[٩١] إجلال محمد رأفت ، إبراهيم احمد نصرالدين ، القرن الإفريقي : المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٤٨ – ١٤٩ .
[٩٢] صلاح الدين حافظ ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣ -٢٠٤ . ؛ عبد الرحمن إسماعيل ألصالحي ، المصدر السابق ، ص ٢٠
[٩٣] إجلال محمد رأفت ، إبراهيم احمد نصرالدين ، المصدر السابق ص ١٥٣ . ؛ بيركت هابتي سيلاسي ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ .
[٩٤] سمير حسني،" طبيعة الأزمة: الصومالية ودور جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، آذار ، مارس 1995
[٩٥] د. نجوى الفوال،" الأزمة الصومالية، وعام من التدخل الدولي، السياسة الدولية، العدد الرقم ١١٥، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ١٩٩٤ ، ص ٦٤ – ٦٦ .
[٩٦] المصدر نفسه ، ص ٦٧ .

قائمة المصادر والمراجع :


أولا : الوثائق المنشورة :

١. احمد برخت ماح ، وثائق عن الصومال والحبشة وارتريا ، الطوبجي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
٢. وزارة الاستعلامات الصومالية ، أنفدي : مشكلة على الحدود تزرعها بريطانيا بين كينيا والصومال ، القاهرة ، سجل العرب ، دون تاريخ .
٣. وزارة الإعلام المصرية ، ملف معلومات عن إثيوبيا ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

ثانيا : المقالات والبحوث باللغة العربية :

١- الفت التهامي ، الجذور الاجتماعية للصراع في القرن الإفريقي ، السياسة الدولية ، مجلة ، القاهرة ، عدد ٥٢ ، نسيان ابريل ، ١٩٧٩ .
٢- بطرس غالي ، الخلاف الصومالي – الإثيوبي – الكيني ، الساسة الدولية ، مجلة ، ( القاهرة ) ، مؤسسة الأهرام ، عدد ١٩ ، كانون الثاني \ يناير ١٩٧٠ .
٣- سمير حسني،" طبيعة الأزمة الصومالية ودور جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، آذار ، مارس1995 .
٤ - عبد عبدالملك عودة ، الصومال والتفاهم العربي – الإثيوبي ، الأهرام الاقتصادي ، صحيفة ، عدد ٢٢٦ ، بتاريخ ٢٠ \ ١٢ \ ١٩٩٦ .
٥ - عبدالملك عودة،" نهاية النظام الإمبراطوري في إثيوبيا"، السياسية الدولية، عدد ١٨ ، أيار \مايس،١٩٧٤ .
٦- عبدالملك عودة، الثورة في إثيوبيا إلى أين"، رسالة أفريقيا، مجلة ، العدد العاشر، السنة الثالثة، القاهرة، ١٥ أكتوبر ١٩٧٥ .
٧ - مجدي حماد ، الحرب والسلام في القرن الإفريقي ، السياسة الدولية ، مجلة ، القاهرة ، عدد ٤٥، تموز \ يوليو١٩٧٨.
٨ - مجدي حماد ، الاتحاد السوفييتي ، كوبا والقرن الإفريقي ، السياسة الدولية ، عدد ٤٦ ، أيار \ مايو ، ١٩٧٩ .
٩- محمود توفيق محمود،" أمن البحر الأحمر في الإستراتيجية الدولية، السياسة الدولية، العدد الرقم ٤٥، ، تموز \ يوليه ١٩٧٩ .
١٠ - نبيه الأصفهاني ، يوميات الصراع الصومالي – الإثيوبي ، الساسة الدولية ، عدد 45 ، تموز ، يوليو ، ١٩٧٩ .
١١ - د. نجوى الفوال،" الأزمة الصومالية، وعام من التدخل الدولي، السياسة الدولية، العدد الرقم ١١٥ ، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ١٩٩٤ .

ثالثا : البحوث باللغة الانكليزية :

1- Milton Covner , Soviet Aid To Developing Countries , Cited In : Jan Strong : The Soviet Union Under Brezhnev & Kosygin , New York , 1976 .

رابعا : الكتب العربية والمعربة :
١- احمد سويلم العمري ، العرب والإفريقيون ، بيروت ، ١٩٨٦ .
٢- إجلال محمد رأفت ، إبراهيم احمد نصرالدين ، القرن الإفريقي : المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
٣- بروس بورتر ، أنياب الكرملين ، دور السوفيات في حروب العالم الثالث ، ترجمة : الفاتح ألتيجاني ، لندن ، ١٩٨٥ .
٤- بيركت هابتي سيلاسي ، الصراع في القرن الإفريقي ، ترجمة عفيف الرزاز ، بيروت ١٩٨٠ .
٥- جلال يحيى ونصر مهنا ، مشكلة القرن الإفريقي وقضية شعب الصومال ، القاهرة ، ١٩٨١ .
٦- جودة حسنين جودة ، قارة إفريقيا : دراسة في الجغرافيا الإقليمية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ .
٧- حمدي السيد سالم ، الصومال : قديما وحديثا ، الجزء الثاني ، وزارة الاستعلامات الصومالية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
٨- السعيد إبراهيم بدوي ، الصومال : إفريقيا جنوب الصحراء ، لندن ، ١٩٩٥ .
٩- صلاح الدين حافظ ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي ، الكويت ، ١٩٨٢ .
١٠- عبدالله جوامع ، أساس مشكلة القرن الإفريقي ، مقديشيو ، ١٩٧٨ .
١١- د. عبد العزيز المهنا ، الصومال بين حياتين ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٢ .
١٢- عراقي عبدالعزيز الشربيني ، الملامح والمشكلات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الصومال ، مركز الدراسات الإفريقية ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
١٣- علي احمد نور ، النزاع الصومالي – الإثيوبي ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، دون تاريخ .
١٤- علي صبح ، النزاعات الإقليمية في نصف قرن : ١٩٤٥ – ١٩٩٥ ، بيروت ١٩٩٨ .
١٥- فرد هاليداي ، السياسة السوفييتية في قوس الأزمة ، الكويت ، ١٩٨٤ .
١٦- لاري باومن ، أيان كلارك ، المحيط الهندي في السياسات الدولية ، ترجمة : مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٤ .
١٧- محمد عبد الغني سعودي ، قضايا افريقية ، الكويت ، ١٩٩٠ .
١٨- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، العلاقات العربية – الإفريقية ، تونس ، ١٩٨٧ .

خامسا : الكتب باللغات الأجنبية :

1- David Albright , Africa & International Communism . London , 1980 .
2- I. M . Lewis , A Modern History Of Somalia , London , 1980 .
3- Jan Fagner , The U.S.S.R & The Arab : The Ideological Dimension , London , 1973 .
4- Lefort Rene , Ethiopie :La revolution Hcretiq Maspero , Paris , 1981 .

سادسا : الموسوعات :
١- عبدالوهاب ألكيالي وآخرون ، الموسوعة السياسية ، الجزء الخامس ، بيروت ، ٢٠٠٤ .
٢- موسوعة ويكبيديا الحرة على الانترنت :

WWW.Wikipidia Com .

سابعا : الصحف والمجلات :
١- مجلة اليقظة ، الكويت ، ١٩٨٠ .
٢- جريدة القبس ، الكويت ، ١٩٧٩ .

خارطة رقم (١): منطقة القرن الافريقي

خطأ!

خارطة رقم ٢

خارطة اقليم اوغادين مؤشرة باللون الغامق

خارطة رقم ٣ : خارطة اثيوبيا ونظهر فيها الحدود الفاصلة مع الصومال

خطأ!